التنمية الاقتصادية في تونس

الواقع والافاق

إعداد

صلاح الدين مازن صلاح العجلة

2020م

ملخص البحث:

تناول هذا البحث التنمية الاقتصادية في تونس خلال الفترة (1970 – 2019) من خلال استقراء واقع الاقتصاد التونسي ومؤشراته الرئيسية الكلية وتحليلها باستخدام الجداول والأشكال البيانية بالإضافة إلى تقديم اقتراحات وتوصيات اقتصاديه للاستجابة للتحديات التنموية.

حيث استعرض البحث مستوى الدخل للفرد والناتج المحلي ومقارنته بمستوى الدخل في الدول النامية والمنطقة بالإضافة الى مستويات النمو الاقتصادي والهيكل الاقتصادي، وكذلك استعرض البحث ترتيب تونس في مؤشر التنمية البشرية ومقارنته بدول المنطقة.

كذلك استعرض البحث مستويات الفقر على مدار الثلاثون عاما الماضية والسياسات المتبعة لمحاربته ودرجة نجاحها، كذلك تم الحديث عن توزيع الدخل وأنماط الفقر من حيث التوزيع الجغرافي والنوعي.

وتم الحديث عن مستويات وأنماط الدين الخارجي ومجمل الدين والاستثمار الاجنبي المباشر والمساعدات وكذلك تطور السياسات المرتبطة بالاستثمار الاجنبي المباشر ودوره، وتم التطرق عن تطورات مستوى الدين الخارجي ومصادره، دور وحجم المعونة الخارجية، والتأثير على التنمية.

ولأهمية التمويل ومصادره في التنمية استعرض البحث تاريخ وتطور علاقة الدولة بالمنظمات الدولية، وبشكل خاص البنك الدولي وصندوق النقد من خلال استقراء العلاقة التاريخية بين تونس وكلا المنظمتين وحجم ونوع القروض

والمنح التي تلقتها منهم كذلك تأثير العلاقة على السياسات الاقتصادية على مدار الفترة وهل هذه العلاقة مفيدة ام لا وكيف يمكن تطويرها.

في نهايـة البحث تم التركـيز على التوصـيات والاقتراحـات من اجـل الاسـتجابة للتحديات التنموية من حيث النظرة المستقبلية وتجاوز المشـاكل التنمويـة نـذكر منها:

1- العدالة الشاملة والمشاركة الشعبية والحفاظ على هرم القيم الاجتماعية.

2- الحفاظ على التوازن البيئي، وترشيد الاستهلاك.

3- التركيز على التعليم والتدريب والحوافز المعنوية والمادية مفاتيح للتنمية، واعتماد نظام التعاون، في الإنتاج والتوزيع والتبادل، والتركيز على التنمية الرأسية، دون إهمال للتنمية الأفقية

فهرس الموضوعات

الموضوع		الصفحة
ملخص البحث		أ
فهرس الموضوعات		ب
المقدمة		1
تونس الاقتصادية في سطور		2
المبحث الأول: المؤشرات الكلية الرئيسية للاقتصاد التونسي		3
أولا	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	4
ثانيا	النمو الاقتصادي في تونس	6
ثالثا	التغيرات في الهيكل الاقتصادي في تونس	7
رابعا	تحليل التطورات الاقتصادية في تونس	8
خامسا	تطور مؤشر التنمية البشرية في تونس	10
المبحث الثاني: الفقر في تونس		14
أولا	التطور الزمني لمستوى الفقر	15
ثانيا	السياسات المتبعة لمكافحة الفقر	16
ثالثا	تطورات توزيع الدخل	17
رابعا	انماط الفقر في تونس	19
المبحث الثالث: مستويات وأنماط الدين الخارجي		21
أولا	مستويات وأنماط الدين الخارجي	22
1-	تطور حجم الدين العام	22

2-	الاستثمار الأجنبي المباشر	**23**
3-	المساعدات الدولية	**25**
ثانيا	تطور السياسات المرتبطة بالاستثمار الاجنبي المباشر	**26**
ثالثا	تطورات مستوى الدين الخارجي ومصادره	**31**
رابعا	دور وحجم المعونة الخارجية، والتأثير على التنمية	**34**
المبحث الرابع: علاقة الدولة بالمنظمات الدولية		**38**
أولا	نبذة عن دور صندوق النقد والبنك الدوليين	**39**
ثانيا	تطور العلاقة التاريخية بين المؤسستين والدولة التونسية	**42**
ثالثا	حجم ونوع القروض التي تلقتها تونس من هاتين المؤسستين	**47**
رابعا	أثر هذه العلاقات على السياسات الاقتصادية آخر 30 عاما	**49**
خامسا	تقييم العلاقة مع المؤسسات الدولية، وإمكانية تطويرها	**53**
سادسا	تطوير العلاقة مع هاتين المؤسستين	**55**
المبحث الخامس: التوصيات والاقتراحات من اجل الاستجابة للتحديات		**58**
المراجع		**60**

المقدمة:

إن الرؤيـة الحديثـة للتنميـة الاقتصـادية كمفهـوم وكعمليـة لا تنظـر إلى الجـانب الاقتصادي فقط من هذه العملية بل تأخذ هذا الجانب في ارتباط وثيق ومتفاعل مع كافة الجوانب الأخرى السياسية والاجتماعيـة والثقافيـة والمؤسسـية والسـلوكية للمجتمع وهذه جميعا تكون المفهوم المتعدد الأبعاد أو الشامل للتنميـة. وأبـرزت خبرة التنمية الاقتصادية في الدول النامية خلال النصف الثاني من القرن الماضي أهمية العوامل غير الاقتصادية كعوامل مؤثرة في طبيعة واتجاهات التنمية.

حيث إن عقبات التنمية ليست عقبات اقتصادية فقط بل عقبات سياسية وثقافية واجتماعيـة مردهـا طبيعـة النظم الاجتماعيـة والسياسـية ومجموعـات المصـالح والقوى وطبيعة أنظمة الحكم ومدى المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار.

كما أن هناك عقبات خارجية يفرضها الإطار الراهن للعلاقات الاقتصـادية الدوليـة الاستغلالية وغير المتكافئـة الـتي تربـط دول العـالم الثـالث بالـدول الرأسـمالية المتقدمة.

ولأن التنمية الاقتصادية عملية إدارية مقصودة ذات أبعاد مركبة تتضمن إلى جانب النمو الاقتصادي وتوزيع ثماره توزيعا عادلا وإحداث تغييرات جذريـة جوهريـة في البـنى (الهياكـل) الاقتصـادية والسياسـية والاجتماعيـة والثقافيـة وفي هياكـل المؤسسات الوطنية وفي أنمـاط السـلوك ومواقـف واتجاهـات المواطـنين نحـو التنمية من اجل توفير الحياة الإنسانية المادية والروحية الكريمة للفرد والمجتمع، يعتبر دراسة اقتصاديات التنمية مهمة لدراستها التغـيرات الهيكليـة في الاقتصـاد والمجتمع فين البلدان النامية.

ويطرح سؤال ما الذي يجب تغييره وما الذي يعتبر مرغوبا فيه ويجب عدم تغييره؟

إن هذا السؤال قديم جدا ويعاد تقييمه بشكل دوري في ضوء المستجدات في بيئة المجتمع الدولي المتغيرة. فالإجابة المناسبة لدول العالم الثالث في العقد الحالي ليست بالضرورة أن تكون كما كان في العقود السابقة. وبالرغم من ذلك هناك على الأقل ثلاث قيم جوهرية على الأقل تعتبر من مكونات الحياة الجيدة وتشكل أساسا فكريا ودليلا عمليا لفهم معنى التنمية وهذه القيم وثيقة الارتباط بالحاجات الأساسية الإنسانية وهذه القيم الثلاثة هي:

1- توفير الحاجات الأساسية الإنسانية
2- تحقيق الذات والإحساس بالكرامة
3- توفير الحرية والقدرة على الاختيار

وفي سياق ذكر الدول النامية تعتبر تونس من دول العالم الثالث وتصـنف ضـمن شريحة البلدان المنخفضة والمتوسطة الـدخل، وكحـال الـدول المتخلفـة تواجـه تـونس تحـديات صـعبة متمثلـة بـالفقر والبطالـة وانخفـاض في معـدلات النمـو الاقتصادي والتشوهات الهيكلية في الاقتصاد بالإضافة الي ارتفـاع حـاد في حجم الدين الخارجي، ورغم بعض النجاحات التي حققتها تونس ابان الثورة وبعـدها إلا أنها لازالت تعاني مش مشكلات اقتصادية أبرزها الدين الخارجي، ورغم ذلك تتطلع الجمهورية الخضراء لإصلاحات اقتصادية بمساعدة البنك وصندوق النقد الدوليين.

☒ تونس الاقتصادية في سطور:

- الجمهورية التونسية وهي دولة عربية تقـع في شـمال أفريقيـا يحـدها من الشمال والشرق البحـر الأبيض المتوسـط ومن الجنـوب الشـرقي ليبيـا (459كم) ومن الغرب الجزائر (965كم).
- عاصمتها مدينة تونس.
- تبلغ مساحة الجمهورية التونسية 163,610 كم2.

- يبلغ سكان الجمهورية التونسية حسب آخـر الإحصـائيات سـنة 2019 مـا يقارب 11.694.719.
- تصنف ضمن شريحة البلدان المنخفضة ومتوسطة الدخل.
- متوسط نصـيب الفـرد من إجمـالي النـاتج المحلي 4405 دولار في عـام 2019([1])
- إجمالي الناتج المحلي عام 2019 بلغ 51515 مليون دولار.
- قيمة مؤشر التنمية البشرية عام 2018 بلغ 0.739.
- معدل الفقر العام بلغ 15.9% عام 2015 ومعدل الفقر المدقع بلغ 2.9% عام2015
- مؤشر جيني في تونس بلغ 36.1% عام 2015.
- حجم الدين العام في عام 2019 بلغ 61612 مليون دولار.
- الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2019 بلغ 845 مليون دولار.
- حجم المساعدات الخارجية في عام 2019 بلغ 820 مليون دولار.
- معدل البطالة في عام 2019 بلغ 16.02% من إجمالي القوى العاملة.
- حجم القوى العاملة من الاناث بلغ 26.3% عام 2019
- الالتحاق بالمرحلة الابتدائية في عام 2019 بلغ 115.44%
- عدد الأطباء لكل 1000 شخص في عام 2018 بلغ 1.3025 طبيب.
- الزيادة السكانية في عام 2019 بلغت 1.11% من إجمالي عدد السكان.
- كثافة السكان أي عـدد الأشـخاص في المـتر المربـع الواحـد من مسـاحة الأراضي عام 2019 بلغ 74.44132338 شخص.
- العمر المتوقع عند الميلاد عام 2018 بلغ 76.505 عام.
- عدد الوفيات الرضع عام 2019 بلغ 2978 متوفي.
- نسبة النمو السكاني في المناطق الحضرية في عام 2019 بلغ 11.36%.
- أسِرَّة المستشفيات (لكل 1000 شخص) عام 2015 بلغ 2.3 سرير

[1] . المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/TN

المبحث الأول

المؤشرات الكلية الرئيسية للاقتصاد التونسي

أولا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:

تكمن أهمية التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي في أنه يُستخدم كمؤشر لمستوى الرفاه الاجتماعي في الدول، حيث يبين الأثر الفعلي للنمو الاقتصادي على دخل الفرد، آخذاً بعين الاعتبار معدل النمو السكاني، الذي يجب أن يكون أقل من معدل نمو الناتج حتى يمارس نصيب الفرد دوره في التأثير الإيجابي على الرفاه الاجتماعي.

يوضح الجدول رقم (1) تطور نصيب الفرد من الناتج في تونس خلال الفترة (1970-2019)، حيث تطور مستواه تدريجياً من 1253 دولار عام 1970 الى 2224 دولار عام 1990 ثم الى 4405 دولار عام 2019. لقد تغير مستوى نصيب الفرد بين عامي 1970، 2019، بنسبة 252%.

الجدول رقم (1)

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لتونس (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)

السنة	نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي	معدل التغير السنوي %	السنة	نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي	معدل التغير السنوي %
1970	1253	-	1995	2429	0.6
1971	1356	7.6	1996	2562	5.5
1972	1561	15.1	1997	2665	4
1973	1517	2.8 -	1998	2759	3.5
1974	1603	5.7	1999	2895	4.9
1975	1680	4.8	2000	3002	3.7
1976	1772	5.5	2001	3088	2.9
1977	1791	1.1	2002	3104	0.5
1978	1862	4	2003	3226	3.9
1979	1936	3.9	2004	3401	5.4
1980	2027	4.7	2005	3491	2.6
1981	2081	2.7	2006	3640	4.3
1982	2012	3.3 -	2007	3845	5.6
1983	2047	1.7	2008	3966	3.1
1984	2104	2.8	2009	4043	1.9
1985	2164	2.9	2010	4142	2.5
1986	2079	3.9 -	2011	4022	2.9 -
1987	2166	4.2	2012	4142	3
1988	2118	2.2 -	2013	4220	1.9
1989	2107	0.5 -	2014	4302	1.9
1990	2224	5.6	2015	4308	0.1
1991	2260	1.6	2016	4311	0.07
1992	2384	5.5	2017	4343	0.7
1993	2386	0.08	2018	4408	1.5
1994	2415	1.2	2019	4405	0.07 -

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/TN

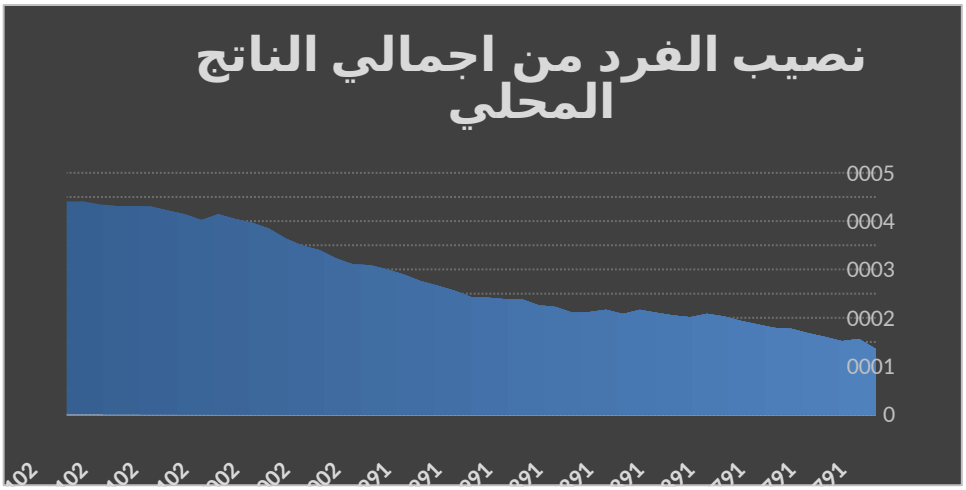

المصدر: بيانات الجدول رقم (1)

سجل معدل التغير لنصيب الفرد نمواً سالباً سبع مرات، منها مرتين خلال السنوات التسع السابقة نتيجة الاضطرابات السياسية التي عصفت بتونس، وأثرت على نمو معدل تغير نصيب الفرد الذي انخفض بشدة خلال هذه الفترة نتيجة انخفاض الناتج المحلي.

وبالمقارنة مع ثلاث من دول المنطقة (الجدول رقم "2") هي مصر والأردن والمغرب نجد أنه يتجاوز أفضلها، حيث بلغ نصيب الفرد في المغرب 3396 دولار عام 2019، وبمعدل يصل الى 30%. الا أن مقارنته مع بعض الدول النامية لا تسفر عن نفس النتيجة، إذ رغم أن مستوى نصيب الفرد في تونس ونظيره في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل كان متقارباً في البداية (1970)، الا أن ما حققته هذه الدول كان أعلى قليلاً وبنسبة 6%، حيث وصل متوسط نصيب الفرد عام 2019 فيها الى 4704 دولار.

الجدول رقم (2)

نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي لدول متنوعة (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010)

السنة	نصيب الفرد في مصر	نصيب الفرد في الاردن	نصيب الفرد في المغرب	نصيب الفرد في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل
1970	730	-	1019	1269
1975	803	1683	1167	1574
1980	1102	3044	1351	1761
1985	1395	3216	1469	1819
1990	1556	2470	1726	1993
1995	1658	2706	1727	1996
2000	1980	2838	1976	2211
2005	2148	3434	2363	2664
2010	2645	3690	2839	3372
2015	2704	3305	3222	4155
2016	2761	3271	3123	4265
2017	2817	3262	3305	4392
2018	2907	3267	3361	4551
2019	3009	3284	3396	4704

المصدر قاعدة بيانات البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/country

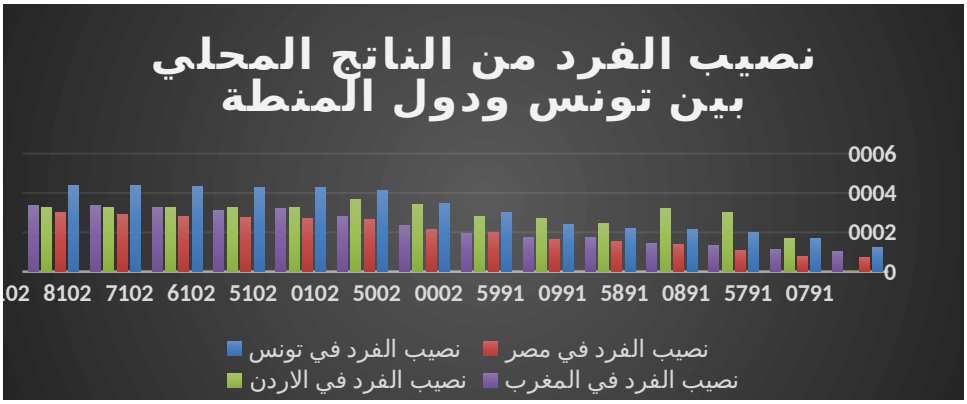

المصدر: بيانات الجدول رقم (2) ورقم (1)

ثانيا: النمو الاقتصادي في تونس

يستعرض الجدول رقم (3) تطور معدلات النمو الاقتصادي في تونس خلال الفترة (1970-2019). وسيتم في فقرة لاحقة تتبع وتحليل لهذه المعدلات. وعموماً يبدو أن عدم الاستقرار السياسي منذ عام 2011 قد أثر بشكل واضح على معدلات النمو الاقتصادي حيث لم يتجاوز متوسط معدل النمو للسنوات التسع السابقة (منذ 2011) 1.8 %.

الجدول رقم (3)

إجمالي الناتج المحلي لتونس (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) مليون دولار

السنة	اجمالي الناتج المحلي	معدل التغير السنوي %	السنة	اجمالي الناتج المحلي	معدل التغير السنوي %
1970	6347	-	1995	22168	2.6
1971	7017	10.6	1996	23752	7.1
1972	8262	17.7	1997	25045	5.4
1973	8208	0.7 -	1998	26243	4.9
1974	8871	8.1	1999	27831	6.1
1975	9506	7.2	2000	29142	4.5
1976	10254	7.9	2001	30249	3.8
1977	10604	3.4	2002	30649	1.3
1978	11287	6.4	2003	32089	4.7
1979	12029	6.6	2004	34091	6.2
1980	12921	7.4	2005	35280	3.5
1981	13633	5.5	2006	37130	5.2
1982	13566	0.5 -	2007	39621	6.7
1983	14201	4.7	2008	41300	4.2
1984	15018	5.8	2009	42557	3
1985	15866	5.7	2010	44051	3.5
1986	15636	1.4 -	2011	43206	1.9 -
1987	16684	6.7	2012	44934	4
1988	16696	0.07	2013	46226	2.9
1989	16987	1.7	2014	47599	3
1990	18338	7.9	2015	48168	1.2
1991	19054	3.9	2016	48726	1.2
1992	20542	7.8	2017	49660	1.9
1993	20991	2.2	2018	50983	2.7
1994	21659	3.2	2019	51515	1.1

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي
https://data.albankaldawli.org/country/TN

المصدر: بيانات الجدول رقم (3)

ثالثا: التغيرات في الهيكل الاقتصادي في تونس خلال الفترة (1970-2019)

توضح بيانات الجدول رقم (4) تطورات الهيكل الاقتصادي في تونس خلال الفترة المذكورة. من الواضح أن هناك تغيرات مهمة حدثت في الهيكل الاقتصادي خلال هذه الفترة، حيث تغيرت مساهمة القطاعات الرئيسية الثلاث في الناتج المحلي الإجمالي. انخفضت مساهمة القطاع الزراعي من 17% عام 1970 الى 9% فقط عام 2019. ورغم أن مساهمة القطاع الصناعي زادت من 20% عام 1970 الى 22.5% عام 2019، الا انها تراجعت بحدة خلال هذه الفترة، فقد ولت الى 32.7% عام 1985 واستمرت في التراجع الى أن وصلت 22.5% عام 2019. وتشير إحصاءات قاعدة بيانات البنك الدولي الى دور الصناعات الاستخراجية في هذا التراجع، والتي تراجع نصيبها من حوالي 15% عام 2000 على سبيل المثال الى 8% عام 2019. بينما حافظت الصناعات التحويلية على مساهمة تراوحت بين 15 الى 16% طوال الفترة (2000-2016)، ثم تراجعت قليلا خلال الثلاث سنوات الأخيرة الى 14.6%.

أما قطاع الخدمات فقد تزايدت مساهمته من 48.8% عام 1970 الى حوالي 60% عام 2019. وهو تغير طبيعي ينسجم مع الخصائص العامة لطبيعة التنمية والنمو الاقتصادي في الدول النامية حيث تزايد نصيب قطاع الخدمات نتيجة تطورات نوعية في الفروع التي يشملها هذا القطاع خاصة التعليم والخدمات المصرفية والمالية عموما والسياحة وغيرها.

الجدول رقم (4)

الهيكل الاقتصادي في تونس (مساهمة الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في الناتج المحلي الإجمالي) للفترة 1970-2019

السنة	مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي%	مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي%	مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي%
1970	17	20.6	48.8
1975	18.5	25.9	41.7
1980	14.1	31.1	43.3
1985	15.8	32.7	39.4
1990	15.7	29.7	44.6
1995	11.4	29.3	45.4
2000	10	26.7	51.8
2005	9.2	26.6	54.5

55	28.9	7.5	2010
58.2	24.9	10.2	2015
57.4	23.9	9.4	2016
58.4	23.2	9.7	2017
59.3	22.7	10.3	2018
59.2	22.5	9	2019

المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/TN

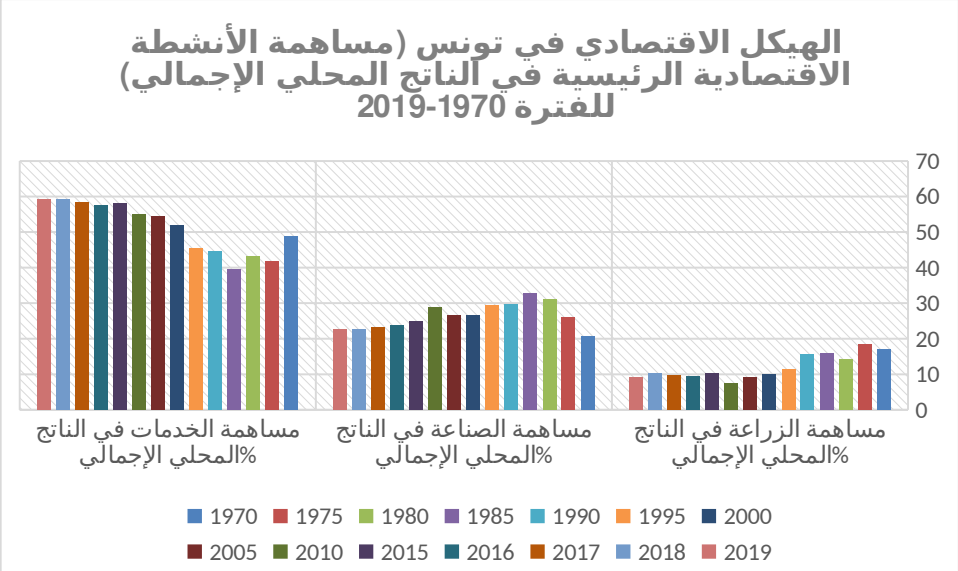

المصدر: بيانات الجدول رقم (4)

رابعا: تحليل التطورات الاقتصادية في تونس بناء على الإحصاءات السابقة:

تباينت معدلات النمو الاقتصادي في تونس، ويعكس أدائها قليلا من الاستقرار. تاريخياً، حققت تونس معدلات مرتفعة خلال العقد الأول من إحصاءات الجدول رقم (3) أي خلال الفترة (1970-1979)، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي لهذا العقد 7.2%، وقد جاء هذا النمو المرتفع بتأثير نموذج التنمية بالقطاع العام الذي اتبعته الحكومة في المرحلة الأولى حيث استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع تصنيع وتنويع، الى جانب تطوير الطرق والموانئ وخدمات الكهرباء ومياه الشرب، والارتقاء بالتعليم ونشره[1]. بينما تأثرت معدلات النمو خلال عقد الثمانينات بالأزمة الاقتصادية التي شهدتها تونس عام 1981، حيث بلغ متوسط معدل النمو لهذا العقد 3.6%، مع وجود نمو سالب عامي 1982، 1986. وترتب على ذلك صعوبات اقتصادية واحتجاجات لتحسين المعيشة وفرص العمل والعدالة في الأعوام 1969 و1977 و1980 أربكت الأداء الاقتصادي لبعض الوقت. ولكنها تصاعدت عام 1984 وعلى أثر زيادات الأسعار اندلعت "انتفاضة الخبز" خاصة في الجنوب وطالب الشباب بفرص عمل. لذلك جاء التحول عن نموذج القيادة الحكومية للتنمية، نحو مزيد من الليبرالية والانفتاح، عل اساس ان النموذج السابق قدم انجازات كبيرة في المرحلة الابتدائية[2]، ومن ثم دخلت البلاد مرحلة جديدة من الترتيبات الاقتصادية، تحسن على إثرها معدل النمو فقد شهدت فترة التسعينات نمواً وصل متوسطه الى 5.1%، وانخفض قليلا خلال الفترة (2000-2009) الى 4.3%. لكن السنوات العشر الأخيرة شهدت تراجعا كبيرا

[1] احمد ابريهي علي، تجربة التنمية التونسية وأزمتها الاقتصادية في السياق السياسي، 2018- 12http://fcdrs.com/economical/1184

[2] المرجع السابق.

بسبب تداعيات الثورة عام 2010 وتغيرات النظام السياسي، فقد تراجع متوسط معدل النمو لهذه الفترة الى 2%.
بناء على ما سبق فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ في المتوسط طوال الفترة 4.5%، ومعدل النمو هذا يقارب متوسط الأداء التنموي للدول النامية في الفئة التي ينتمي اليها الاقتصاد التونسي أو اعلى قليلا، لكنه دون معدله في الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل والتي يتحرك الاقتصاد التونسي للالتحاق بها. ولم ينتقل اقتصاد تونس الى نمط التصنيع والنمو المعروف في شرق وجنوب شرق آسيا ولا ينسجم الميل لتناقص النمو الاقتصادي مع مرحلة تونس في التطور[1].
جاءت هذه التطورات في تغيرات النمو الاقتصادي في ظل تغيرات متزامنة، غالباً، في الهيكل الاقتصادي، حيث تراجع مساهمة القطاعات الإنتاجية، كما أسلفنا، الذي يؤثر عادة على مستويات الاستثمار ومن ثم توفر فرص العمل، كذلك على تراجع أهمية الاقتصاد الحقيقي.
على صعيد نصيب الفرد من الناتج المحلي، فقد اتخذ نفس الاتجاه العام لتطورات الناتج المحلي ومعدل نموه، فقد سجل معدل نمو سالب في نفس السنوات التي سجلها تغير الناتج المحلي، وتأثر أيضاً بتقلب الناتج المحلي. ويبدو أن مستوى نصيب الفرد لم يسعف الناس لتطوير حالة معقولة من الرفاه الاجتماعي، إذ وصل معدل البطالة عام 2019 الى 18%، وبين حملة الشهادات العليا 27.8% ورغم تراجع معدلات الفقر من 25.4% عام 2000 الى 20.5% عام 2010، ثم الى 15.2% عام 2018[2] الا أن هذا المعدل يعتبر مرتفعا، ناهيك عن التفاوت الإقليمي والمنطقي داخل تونس فالفقر والبطالة في الجنوب التونسي أعلى منها في المناطق الحضرية وخاصة العاصمة. من الجدير بالذكر أن معدلات نمو نصيب الفرد تتأثر، كما قلنا بحجم الناتج المحلي، وعدد السكان، لذلك تأتي معدلات نموه غالب، أقل من معدلات نمو الناتج. عند مقارنة متوسطات معدل النمو للناتج المحلي للعقود الخمسة الوارد في الجدول سنجد هذا التباين واضحا، حيث بلغ متوسط معدل نمو نصيب الفرد للفترة (1970-1979) 5.1 %، بينما كان للناتج 7.2%. وبلغ متوسط معدل نمو نصيب الفرد للفترة (1980-1989) 0.9 % فقط بينما كان للناتج3.6%. من الملاحظ أنه خلال هذه الفترة حقق نصيب الفرد معدلاً سالباً لأربع سنوات، منها سنتين كان فيها معدل نمو الناتج سالبا، وسنتين كان معد النمو منخفضا جداً (0.07%،1.7% لعامي 1988،1989) واقل من معدل نمو السكان، لذلك جاء المعدل سالباً. وكذلك الحال في العشريات الأخرى، حيث بلغ متوسط معدل نمو نصيب الفرد خلال التسعينات 3.2%، وخلال العقد الأول من الالفية الثالثة 3.4%، واخيراً 0.9% فقط خلال الفترة (2010-2019).

خامسا: تطور مؤشر التنمية البشرية في تونس:

[1] موقع فَنَك، الاقتصاد في تونس،
https://fanack.com/ar/tunisia/economy/?gclid=CjwKCAjwzIH7BRAbEiwAoDxxTgWpbejFfuRgWkE8eVn22j2rIDYDbD2Xlp0P16Mjxl1TjwGgi-0bBhoC8kAQAvD_BwE
[2] المعهد الوطني للإحصاء، إحصاءات التشغيل،

بلغت قيمة دليل التنمية البشرية[1] في تونس لعام 2018 0.739، الامر الذي يضع البلاد ضمن فئة التنمية البشـرية المرتفعـة، وتحظى تـونس بنـاء على ذلـك على ترتيب 91 من أصل 189 دولة ومنطقة. يوضـح الجـدول رقم (4) تطـور مؤشـر التنميـة البشـرية بين عـامي 1990 و2018، حيث ارتفعت قيمـة دليـل التنميـة البشرية في تونس من 0.569 إلى 0.739، بزيادة قدرها 30 في المائة. والملاح أن المؤشر استمر في الارتفـاع سـنة بعـد أخـرى باضـطراد ليصـل الي مسـتواه المرتفع عام 2018.

وبالمقارنة فإن هناك أربع دول عربية تقع في نفس فئة التنمية البشرية المرتفعة هي الأردن ولبنان والجزائر وليبيا، وبلغ مؤشرها عـام 2018، 0.723، 0.730، 0.759، 0.708، على الترتيب وهذا يعني أن الجزائر هي أعلى هذه الدول مرتبة تليها تونس ثم لبنان. ومن الصعب مقارنة ترتيب تونس مع الدول التي تقع في فئة التنمية البشرية المرتفعة جداً، وجميعها دول خليجية يقع مؤشــرها بين 0.808 و 0.866، وتعتمد هذه الدول على مواردها النفطية في تحقيق مثل هذه المعدلات. أما الدول العربية الأخرى فتقع بين الفئة المتوسطة والمنخفضة، وهي تحقق، بناء على ذلك، مؤشر تنمية بشرية أقل من تونس بكثير خاصة الفئة المنخفضة.

الجدول رقم (5)

تطور قيمة مؤشر التنمية البشرية (1990-2019)

السنة	قيمة مؤشر التنمية البشرية	السنة	قيمة مؤشر التنمية البشرية
1990	0.569	2005	0.689
1991	0.575	2006	0.695
1992	0.583	2007	0.701
1993	0.589	2008	0.708
1994	0.600	2009	0.710
1995	0.607	2010	0.717
1996	0.606	2011	0.719
1997	0.632	2012	0.721
1998	0.635	2013	0.725
1999	0.645	2014	0.728
2000	0.653	2015	0.731
2001	0.661	2016	0.736
2002	0.666	2017	0.738
2003	0.673	2018	0.739
2004	0.682	2019	--

المصدر: http://hdr.undp.org/en/indicators/137506#

[1] دليل التنمية البشرية هو دليل مركب يركز على الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية وهي: القدرة على عيش حياة مديدة وصحية، وتُقاس بالعمر المتوقع عند الولادة؛ والقدرة على اكتساب المعرفة، وتُقاس بمتوسط سنوات الدراسة والعدد المتوقع لسنوات الدراسة؛ والقدرة على تحقيق مستوى معيشي لائق، وتُقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي

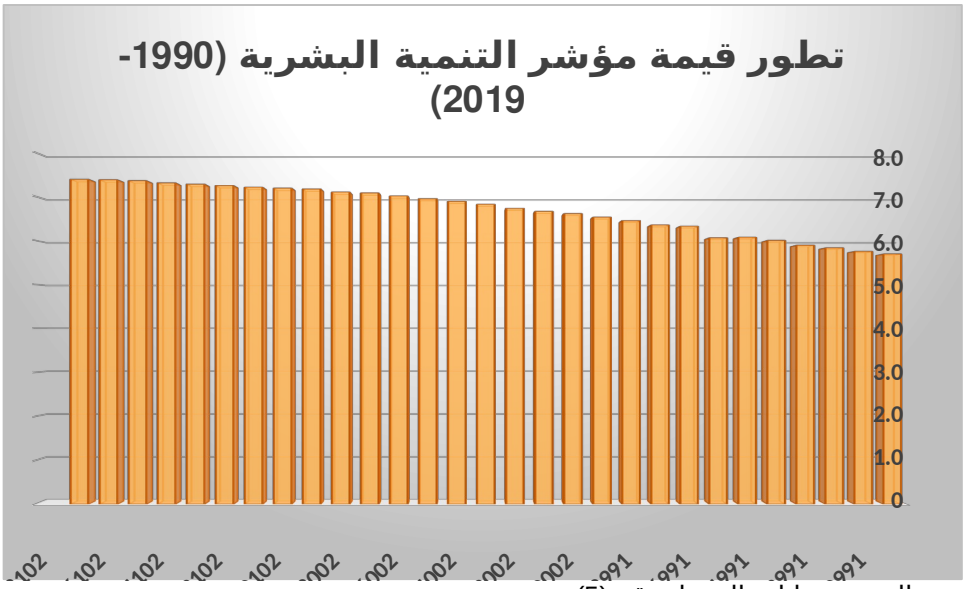

المصدر: بيانات الجدول رقم (5)

الجدول رقم (6)

تطور مؤشر التنمية البشرية في الدول العربية (1990-201)

السنة	1990	2000	2010	2012	2014	2015	2016	2017	2018
تنمية بشرية مرتفعة جداً									
الامارات	0.724	0.782	0.821	0.832	0.847	0.860	0.863	0.864	0.866
قطر	0.757	0.817	0.834	0.850	0.854	0.851	0.847	0.848	0.848
السعودية	0.698	0.743	0.808	0.837	0.853	0.857	0.857	0.856	0.857
البحرين	0.746	0.792	0.796	0.800	0.810	0.834	0.839	0.839	0.838
عُمان	-	0.704	0.793	0.804	0.815	0.827	0.834	0.833	0.834
الكويت	0.713	0.786	0.792	0.800	0.800	0.807	0.809	0.809	0.808
تنمية بشرية مرتفعة									
الاردن	0.617	0.702	0.728	0.726	0.720	0.721	0.722	0.722	0.723
لبنان	-	-	0.751	0.744	0.732	0.728	0.725	0.732	0.730
الجزائر	0.578	0.646	0.730	0.737	0.749	0.751	0.755	0.758	0.759
ليبيا	0.677	0.727	0.757	0.742	0.691	0.690	0.693	0.704	0.708
تنمية بشرية متوسطة									
مصر	0.546	0.611	0.665	0.675	0.683	0.691	0.694	0.696	0.700
فلسطين	-	-	0.672	0.684	0.682	0.685	0.687	0.689	0.690
المغرب	0.458	0.530	0.616	0.636	0.653	0.660	0.669	0.675	0.766
تنمية بشرية منخفضة									

سورية	0.558	0.590	0.644	0.631	0.551	0.540	0.539	0.544	0.549
اليمن	0.392	0.432	0.503	0.511	0.504	0.483	0.477	0.463	0.463
السودان	0.332	0.403	0.471	0.458	0.496	0.501	0.505	0.507	0.508

المصدر، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، أدلة التنمية البشرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2018، ص 26-29

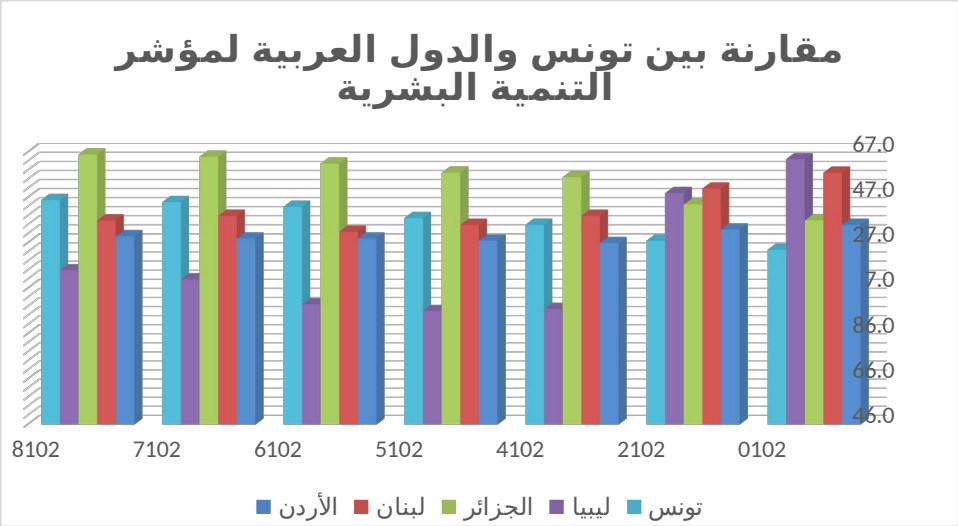

المصدر: بيانات الجدول رقم (6) و (5)

❖ **<u>مكونات مؤشر التنمية البشرية:</u>**

يستعرض الجدول (7) التقدم الذي أحرزته تونس في كل من مكونات مؤشر دليل التنمية البشرية بين عامي 1990 و2018، ارتفع متوسط العمر المتوقع عند الولادة في تونس بمقدار 7.7 سنوات، وزاد متوسط سنوات الدراسة بمقدار 3.7 سنوات وزادت سنوات الدراسة المتوقعة بمقدار 4.6 سنوات. ارتفع نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي بنحو 95.5 في المائة بين عامي 1990 و 2018. وهذا الارتفاع الأخير لمؤشر الدخل القومي يساعد في فهم التطور المُحرز طوال الفترة حيث تساهم زيادة الدخل في دعم تنفيذ خطط التنمية البشرية في التعليم والصحة.

الجدول رقم (7)
تطور مكونات مؤشر التنمية البشرية (1990-2018)

	العمر المتوقع عند الولادة	سنوات التعليم المتوقعة	متوسط عدد سنوات التعليم	نصيب الفرد من الدخل القومي PPP
1990	68.8	10.5	3.4	5,462
1995	71.5	11.6	4.1	5,891
2000	73.2	13.1	4.9	7,309
2005	74.2	14.2	5.8	8,438
2010	75.0	14.5	6.7	9,977
2015	75.9	14.9	7.0	10,484

10,531	7.1	15.1	76.1	**2018**

UNDP, Briefing note for countries on the 2019 Human Development Report Tunisia, p3

الاتجاهات في مؤشرات مكونات دليل التنمية البشرية في تونس 1990-2018

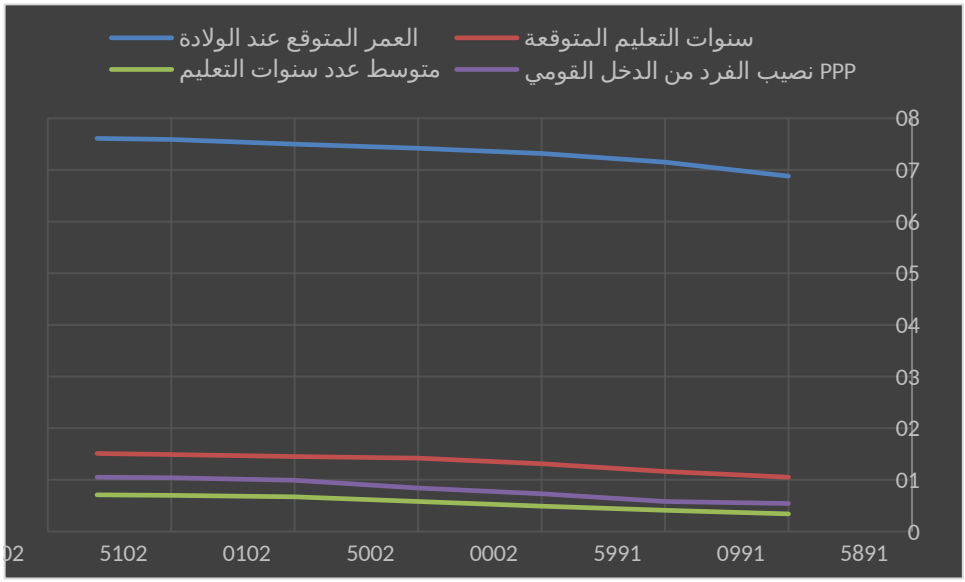

المصدر: بيانات الجدول رقم (7)

المبحث الثاني

الفقر في تونس

أولا: التطور الزمني لمستوى الفقر:

يعتبر الفقر من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة على النسيج الاجتماعي للبلد، فضلا عن انعكاساته الاقتصادية.

تطورت معدلات الفقر في تونس متأثرة بالأوضاع الاقتصادية وبرامج الحكومة وادائها.

يوضح الجدول التالي تطور نسبة الفقر في تونس.

جدول رقم (8)

تطور معدل الفقر في تونس وفق خط الفقر الوطني للفترة (1980- 2015)

السنة	معدل الفقر العام %	معدل الفقر المدقع %
1980	12.9	-
1985	7.7	-
1990	6.7	-
1995	6.2	-
2000	25.4	7.7
2005	23.3	7.4
2010	20.5	6
2015	15.9	2.9

المصدر: - قاعدة بيانات البنك الدولي
https://data.albankaldawli.org/country/TN
- المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015، ص18

ملاحظة: تصدر بيانات الفقر عن المعهد الوطني للإحصاء كل خمسة أعوام.

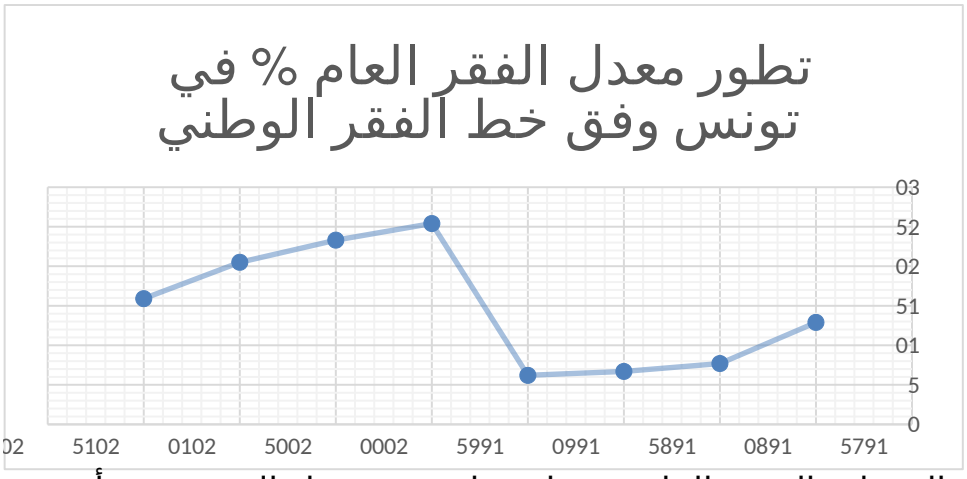

يوضح الجدول والرسم البياني تغيرات حادة في معدل الفقر، حيث أثمرت جهود الدولة تخفيضات واضحة لمعدل الفقر الذي انخفض من 12.9% عام 1980 الى 6.2% عام 1995. وغالبا ما يرجع هذا التأثير الإيجابي الى جهود الدولة المتعلقة ببرامج خاصة لمكافحة الفقر مثل برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان، والى تطور معدل النمو الاقتصادي خاصة في سبعينيات القرن الماضي والذي وصل في المتوسط الى 7.2%. وقد جاء هذا النمو المرتفع بتأثير نموذج التنمية بالقطاع العام الذي اتبعته الحكومة في المرحلة الأولى حيث استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع تصنيع وتنويع، الى جانب تطوير الطرق والموانئ وخدمات الكهرباء ومياه الشرب، والارتقاء بالتعليم ونشره. وتشير بيانات الجدول الى انتكاسة واضحة في معدلات الفقر، حيث ارتفع عام 2000 الى 25.4%، ورغم أن معدلات النمو سجلت أداء معقولا خلال التسعينات بلغ في المتوسط 4.5%، الا انها لم تكن كافية لتخفيض معدلات الفقر التي تأثرت غالبا بتراكم العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية.

ويبدو أن الدولة نجحت بمجموعة من الجهود والتغيرات الاقتصادية في تخفيض معدل التضخم بحوالي9.5 نقطة خلال السنوات الخمس عشر الماضية، حيث انخفض من 25.4% الى 15.9% عام 2000.

ثانيا: السياسات المتبعة لمكافحة الفقر:

تبنت تونس، فور حصولها على الاستقلال في عام 1956، سياسة النهوض الاجتماعي التي ترتكز بشكل أساسي على الركائز الثلاث التالية[1]:

- حرية الوصول إلى التعليم لجميع الأطفال وفي جميع محافظات الدولة. نتج عن ذلك زيادة في متوسط عدد سنوات الدراسة للسكان الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة، حيث ارتفع من 0.78 سنة في 1955 إلى 0.92 سنة في 1960 ليصل إلى 7.48 سنة في 2010.
- اعتماد سياسة مناهضة للولادة تهدف إلى الحد من المواليد وخفض معدل النمو السكاني والخصوبة، مما يجعل من الممكن الحد من حجم الأسرة.
- تحرير المرأة وإصدار قانون الأحوال الشخصية بما يسمح لها بالمشاركة في جهود التنمية وزيادة دخل الأسرة والحد من الفقر.

كما ساهمت الاستراتيجية الاقتصادية في الحد من الفقر. وهي تتألف من مزيج من السياسة الصناعية القائمة على الصناعات الخفيفة (المنسوجات والملابس) والخدمات الموجهة للتصدير كثيفة العمالة (السياحة)، إلى جانب سياسة دعم السلع والخدمات. الخدمات الأساسية. وهكذا، منحت تونس رعاية طبية مجانية لغالبية الفئات الأشد حرمانًا، مع دعم للضروريات الأساسية (عبر صندوق

[1] nstitut National de la Statistique (INS), carte de la pauvreté en Tunisie, 2020, p11

التعويضات العامة)، ووضعت برامج تحويل مباشرة مثل برنامج المساعدة الوطنية. الأسر المحتاجة وبرامج التحويل غير المباشرة من خلال التسعير التدريجي للمياه والصرف الصحي والكهرباء. وزادت هذه السياسات من القوة الشرائية للفقراء وحسنت ظروفهم المعيشية.
وفي إطار هذه السياسات تركزت الجهود على اعتماد مقاربة تستهدف العوامل المهيئة للفقر ومحاصرتها من خلال اليات وتدخلات تحسين البنية الاساسية بالمناطق الاقل حظا وادماج الفئات الهشة في دورة الانتاج وتحسين نسب التغطية الاجتماعية والصحية للفئات محدودة الدخل وتحسين نسب التمدرس واقرار برنامج لمقاومة الامية وسياسة مراجعة الاجور الدنيا لذوي الدخل المحدود وبرامج وخطط لإزالة المساكن البدائية والنهوض بمرافق العيش في الأحياء ذات الكثافة السكانية بالمدن الكبرى. وعملت تونس على الترفيع المستمر في الاجور ولا سيما الاجور الدنيا وامنت تحقيق نسبة تغطية اجتماعية بلغت 93.3 بالمائة سنة 2008 كما نجحت في التخفيض من نسبة الامية الى حدود 18.1 بالمائة في نفس السنة[1].
ومع ذلك، لم يكن هذا الجهد كافيا للقضاء على الفقر ولا تزال الاختلالات واضحة بين المناطق.
عززت تدابير السياسة التنافسية الصناعية والانفتاح التجاري، مما أدى إلى تفاقم التفاوتات المكانية وخلق تدفقات الهجرة إلى المدن الأكثر ديناميكية. لقد أدى الوزن الهائل المتزايد لهذه المدن إلى إعاقة التطور الطبيعي للمدن متوسطة الحجم، خاصة تلك الموجودة في الداخل. وقد انتقدت الوثيقة التوجيهية 2020-لمخطط التنمية 2016 جهود الحكومة بقولها: " بالرغم من أهمية النتائج المسجلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فقد أثبت منوال التنمية منذ نهاية التسعينات محدوديته حيث كانت نسب النمو دون المستويات المسجلة في الدول الشبيهة او لتوزيع غير العادل لثمار التنمية بين الفئات والجهات. وتعزى محدودية المنوال إلى عدد من الإشكاليات الهيكلية خاصة منها ضعف الحوكمة الرشيدة وتفشي الفساد علاوة على قلة نجاعة السياسات العمومية وضعف الإنتاجية"[2].

ثالثا: تطورات توزيع الدخل:

تبرز مشكلة توزيع الدخل في مختلف الدول، لكنها تكون أكثر تأثيرا على الطبقات الوسطى والفقيرة في الدول النامية. وعلى الرغم من هذا الانخفاض الكبير للفقر على المستوى المحلي، لا تزال معدلات الفقر مرتفعة باستمرار في المناطق الريفية عنها في المناطق المدنية، مع ازدياد الفجوة بين المنطقتين سوءًا. على سبيل المثال، في حين كان معدل الفقر المدقع في المدن الكبيرة أعلى أربع مرات مما كان عليه في المناطق الريفية في عام 2000، فإنه كان سبع مرات أعلى في عام 2010 (9.2 في المئة مقارنة بـ 1.3 في المئة).
من الواضح أن هناك سوء في توزيع الدخل على مستوى المناطق والبلدات، وبين المدينة والريف (سنتطرق الى تباين الفقر الجغرافي في تونس في البند التالي). لكن معامل/ مؤشر جيني، يعكس تراجعا في سوء التوزيع عبر الزمن، وعلى مستوى تونس بأكملها، لذلك لا تظهر فيه التباينات الجغرافية في التوزيع. يقيس معامل جيني مدى انحراف توزيع الدخل أو الإنفاق الاستهلاكي بين الأفراد والأسر المعيشية في اقتصاد ما عن التوزيع العادل التام.
يرسم منحنى لورينز النسب المئوية التراكمية لإجمالي الدخل المتحصل عليه مقابل العدد التراكمي للمتلقين، بدءاً من الشخص أو الأسرة المعيشية الأشد

[1] المرجع السابق
[2] الجهورية التونسية، الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016 – 2020، ص 4

فقراً. يقيس مؤشـر جيـني المسـاحة الـتي بين منحـنى لوريـنز وخـط افتراضـي للمساواة المطلقة، معبراً عنها كنسبة مئوية من المساحة القصوى التي تقع تحت الخط. وهكذا يمثل صفر بمؤشر جيني المساواة الكاملة، بينمـا تعـني 100 بهـذا المؤشر عدم المساواة الكاملة ([1]).

يوضح الجدول التالي تطورات مؤشر جيني في تونس، ويُظهر تراجع نسبة المؤشر من 43.45 عام 1985 الى 36.1% عام 2015، وها يعني تقارباً أكثر عن التوزيع وبعداً أكثر عن عدم المساواة الكاملة.

جدول رقم (9)

تطور مؤشر جيني في تونس خلال الفترة (2015-1985)

السنة	مؤشر جيني
1985	43.4
1990	40.2
1995	41.6
2000	40.8
2005	37.7
2010	35.8
2015	36.1

المصدر: - قاعدة بيانات البنك الدولي
https://data.albankaldawli.org/country/TN

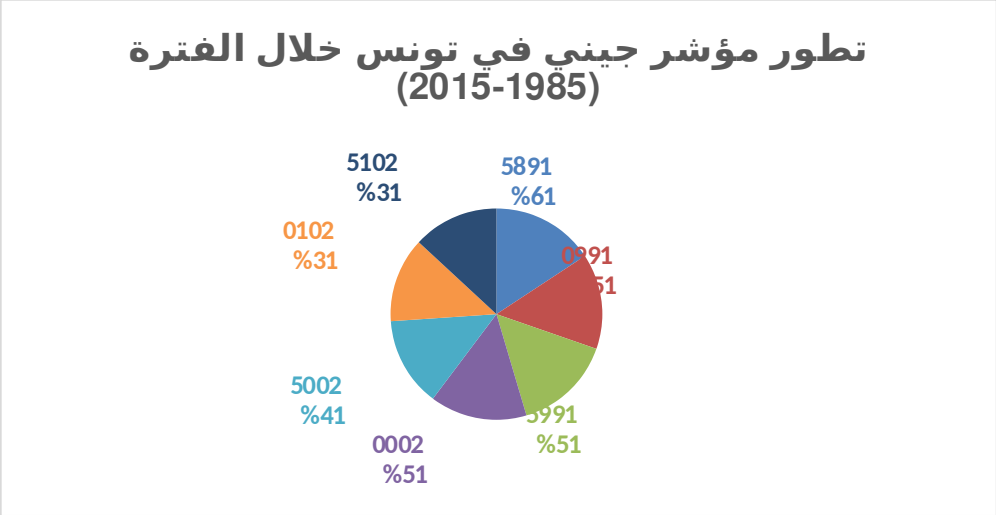

رابعا: انماط الفقر في تونس:

[1] البنك الدولي، مجموعة بحوث التنمية. تستند البيانات إلى بيانات المسوح الأولية لأسر المعيشية المستقاة من المؤسسات الإحصائية الحكومية والإدارات القطرية للبنك الدولي. مأخوذ من https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.GINI ،/

أشرنا مسبقاً الى وجود تفاوتاً في الفقر بين المدن الرئيسية وتلك الصغرى وفي الأرياف. من الواضح وفقاً للإحصاءات الرسمية أن ظاهرة الفقر، بشقيه، تتمركز بالأساس في الوسط غير البلدي رغم التراجع المسجل في هـذا البـاب والمقـدر بعشر نقاط بالنسبة الى الفقر و7 نقاط بالنسبة الى الفقر المدقع. ويظهر الجدول التالي أن هناك تباينا كبيرا بين المناطق، حيث بلغ معدل الفقر عام 2015 15.2% على المستوى الوطني.

جدول رقم (10)

المنطقة	نسبة الفقر				نسبة الفقر المدقع			
	2000	2005	2010	2015	2000	2005	2010	2015
المستوى الوطني	25.4	23.1	20,5	15,2	7.7	7.4	6.0	2.9
المدن الكبرى	16.6	14.6	12.6	10.1	3.4	3.0	2.1	1.3
المدن الصغرى والارياف	40.4	38.8	36.0	26.0	15.2	15.5	13.6	6.6

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول الإنفـاق والاسـتهلاك ومسـتوى عيش الأسر لسنة 2015، ص18

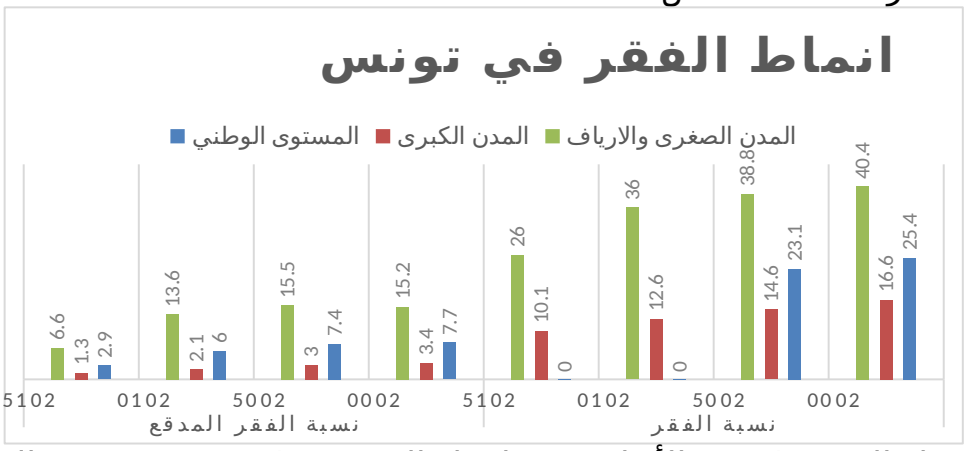

لكنه يصل الى 26% في الأرياف، بينما يقل الى 10.1%، ويسري نفس الاتجـاه العام على معدلات الفقر المدقع. ويشير تقرير خريطة الفقر في تونس مؤكداً هذا التباين الى أن معدلات الفقر إذ يبلغ المعدل في تونس الكبرى عام 2015، 5.3% بينما يصل أقصاه في منطقة الوسط الغربي بمعدل 30.8%، تليها منطقة الشمال الغربي بمعدل 28.4%، ثم منطقة الجنوب الشرقي بمعدل 18.6%[1].

على صعيد تباين الفقر بين الرجال والنساء، ورغم أهمية الموضـوع، لم تتعـرض إحصاءات المعهد الوطني ولا غيره من المراجع الى تحديد نسبة الفقر بين النساء. ولكن معظمها يؤكد مدى المعاناة التي تعيشها المرأة الريفية تحديدا، والتي أحـد الفئات الهشّة داخل المجتمع التونسي، نظراً للوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه. فهي مازلت رهينة ثقافة ذكورية تتغذى من استراتيجيات التربية التقليدية التي تحصر المرأة في الدور الإنجـابي وفي شـؤون الأسـرة، دون الاعـتراف بهـا كمعيلٍ رئيسي داخل العائلة، ومشاركٍ مهم في الناتج الداخلي الخام.

ونظراً لغياب استراتيجية واضحة لإخراجها من دائرة التهميش واستغلال أصحاب الأراضي الفلاحية لها، فهي تدخل في دائرة الفقر الـذي تتعـدد مسـتوياته عنـدما يتعلق الأمر بالعاملات الريفيات في تونس اللواتي ليس لديهن قدرة على الحصول

[1] nstitut National de la Statistique (INS), carte de la pauvreté en Tunisie, Référence précédente

على الحاجيات الأساسية التي تتكون من الغذاء والملابس والسكن، حيث نجد أنّ 85 في المئة من عقود الملكية في الريـف تعـود للرجـال (7). فعلى الـرغم من اشتغال النساء في الممتلكات العائلية، وممارستهن للنشاط الفلاحي إمّا كأجيراتٍ أو مُعينات، ومساهمتهن الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي وتوفـير الغـذاء على المستوى الأسري والوطني، فإن نحو 60 في المئة من النساء الريفيات يواجهن الجوع وسوء التغذية[1].

تشير التحليلات السابقة الى استقرار النساء الريفيات داخل الطبقة الفقيرة من حيث الخصائص والمعاملات والحقوق، وهذا يؤكد تباين معدلات الفقــر ايضـاً بين النساء والرجال بالتزامن مع تباينه جغرافياً.

المبحث الثالث

[1] فاتن مبارك، المرأة الريفية في تونس: العمل غير المهيكل ومعضلة التأنيث، منشورات مؤسة روزا لكسمبرج، 2020.

مستويات وأنماط الدين الخارجي ومجمل الدين والاستثمار الاجنبي المباشر والمساعدات

أولا: مستويات وأنماط الدين الخارجي ومجمل الدين والاستثمار الاجنبي المباشر والمساعدات:

1. تطور حجم الدين العام:

يشمل الدين العام كلا من الدين الداخلي والدين الخارجي، ومن بيانات الجـدول رقم (11)، وبنـاء على إحصـاءات البنـك المركـزي التونسـي، فـإن الـدين العـام التونسـي تطـور من 27.8 مليـار دولار عـام 1999 الى 61.6 مليـار دولار عـام 2019، وبنسبة تغـير بلغت 121.8%. بينمـا زاد الـدين الـداخلي بنسـبة 128%، وبلغت نسبة زيادة الـدين الخـارجي 112.7%. الملاحـظ أن حجم الـدين بشـقيه المحلي والخارجي قد تطور بشكل متسارع بعد العـام 2011، وهـو عـام الثـورة التونسية وتغيير النظام، حيث زاد الدين الخارجي لوحده بنسبة 50% بين عـامي 2010، 2019. تعكس بيانات الجدول استحواذ الدين الداخلي على النسبة أكبر من الدين مجمل الدين العام، فقد كان 65% عام 2000، أصبح حولي 70% عام 2010، ثم انخفض الى 62% عام 2019.

الجدول رقم (11) إجمالي الدين العام في تونس (1999- 2019) (مليون دولار الأمريكي)

السنة	اجمالي الدين الخارجي	اجمالي الدين المحلي	اجمالي الدين العام	نسبة الدين العام الى الناتج المحلي
1999	10809	16922	27731	122
2000	10105	17011	27116	123.4
2001	9559	17635	27194	123.2
2002	10230	18586	28816	124.5
2003	12024	21448	33472	121.9
2004	13658	23516	35683	119.2
2005	13961	23436	37813	117.1

109.3	38461	25336	13127	2006
109.3	42560	28786	13774	2007
108.5	48666	33054	15612	2008
109.9	47788	32899	14889	2009
115.4	50849	35574	15275	2010
127.6	58454	41566	16888	2011
129.1	58169	40953	17216	2012
128.5	59410	41935	17475	2013
131.6	62678	44006	18671	2014
137.9	59637	41072	18564	2015
148.2	61968	41634	20334	2016
163	64893	41818	23074	2017
169.9	67607	41170	26436	2018
158.8	61612	38616	22996	2019

المصدر: - البنك المركزي التونسي،
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/statistiques/tableau_n.jsp?params=__PL060010,PL060020&la=an
- قاعدة بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/TN

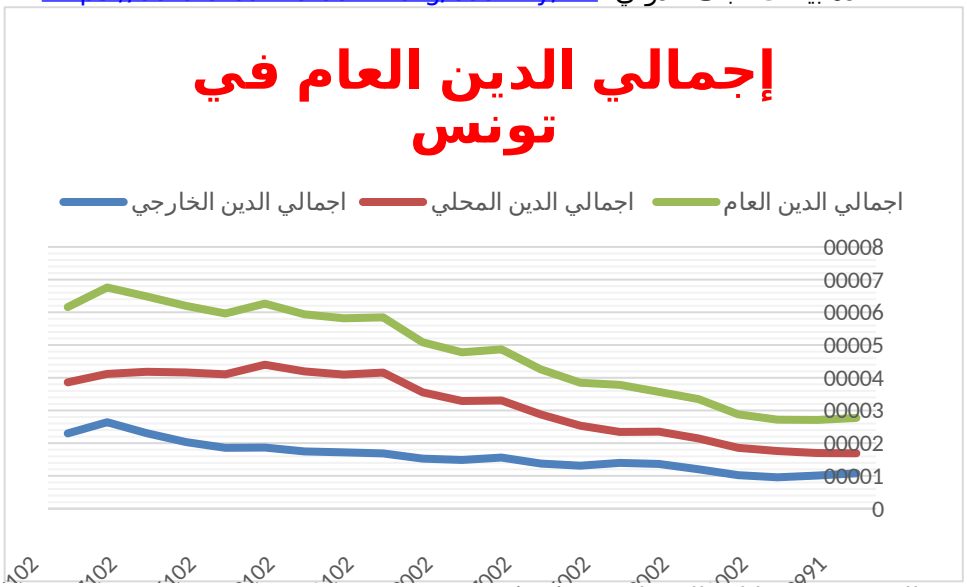

المصدر: من بيانات الجدول رقم (11)

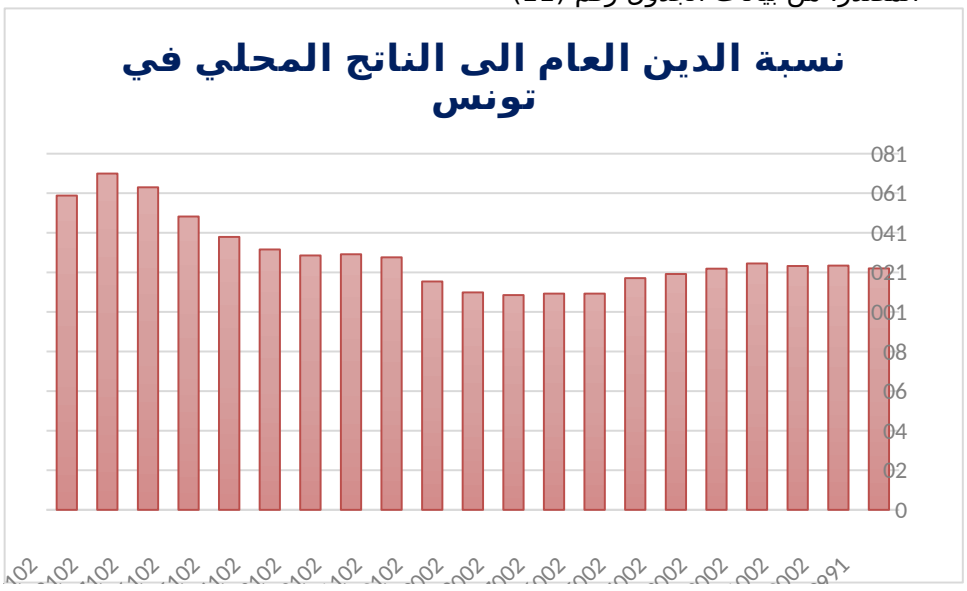

المصدر: من بيانات الجدول رقم (11)

2. الاستثمار الأجنبي المباشر:

يُعرف الاستثمار المباشر وفقاً لصندوق النقد الدولي، بأنه فئة من فئات الاستثمار عبر الحدود الذي يرتبط بمقيم في اقتصاد ما يتمتع بالسيطرة أو درجة عالية من النفوذ في إدارة مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخـر. والى جـانب مـا ينطـوي عليـه الاستثمار المباشر من حصص ملكية منشئة للسيطرة والنفوذ فإنه يتضمن كذلك الاستثمار المصاحب لهذه العلاقة[1].

الجدول رقم (12) تطور الاستثمار الاجنبي المباشر في تونس (1999- 2019) (مليون دولار الأمريكي)

السنة	الاستثمار الأجنبي المباشر	نسبته من الناتج المحلي	السنة	الاستثمار الاجنبي المباشر	نسبته من الناتج المحلى
1999	690	1.5	2010	1512	3,4
2000	779	3.5	2011	1148	2,5
2001	750	2.0	2012	1603	3,6
2002	451	3.4	2013	1116	2,4
2003	790	2.0	2014	1064	2,2
2004	639	2,3	2015	1003	2,3
2005	783	2,7	2016	885	2,1
2006	3308	10,6	2017	881	2,2
2007	1617	4,2	2018	1036	2,6
2008	2653	6,1	2019	845	2,2
2009	1687	3,9	--	--	--

المصدر: - البنك المركزي التونسي،
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/statistiques/tableau_n.jsp?params=PL120150,PL1 20140

[1] صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009، ص 100.

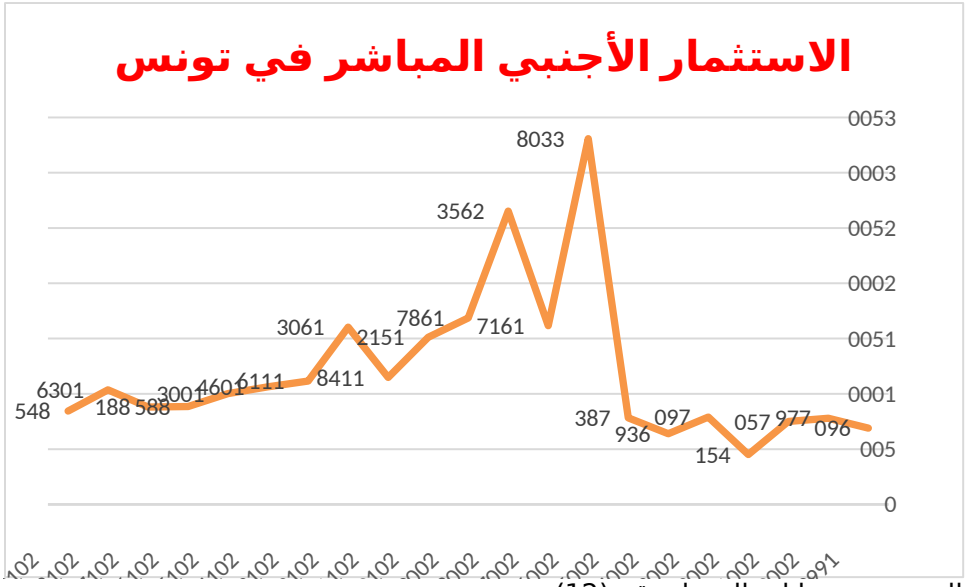

المصدر: من بيانات الجدول رقم (12)

يتضح من الجدول رقم 12 تباين معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العشرين عاماً الماضية، فرغم تطوره الواضح قبل عام 2011 من 690 مليون دولار عام 1999 الى 1512 مليون دولار عام 2010، وبنسبة تغير وصلت الى 122.4%، الا أن مسيرة الهبوط بدأت عام 2013، حتى وصل الى 845 عام 2019، وبنسبة تراجع بلغت 44% مقارنة بعام 2010. وباستثناء عامي 2006، 2008، حيث ارتفع حجم الاستثمار المباشر بشكل كبير، الا أن متوسط نسبته من الناتج المحلي الإجمالي تراوحت حول 2.7% خلال معظم السنوات.

وغالباً، فقد تأثر تراجع حجم الاستثمار المباشر خلال العقد الأخير بتداعيات الثورة وتغيير النظام، حيث شهدت هذه الفترة عدم استقرار في معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية. ويرى البنك الدولي أنه نتيجة لتأخير الإصلاح والاضطرابات الاجتماعية، كان أداء الاقتصاد بين عامي 2011 و2018 دون مستوياته قبل عام 2011 إذ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي 1.4% مقابل 4.4% خلال السنوات الخمس السابقة؛ وسجل متوسط معدل الاستثمار الإجمالي 22.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 24.6%؛ وبلغ متوسط نمو الصادرات 2.2% سنويا مقابل 5.1%؛ وسجل متوسط معدل البطالة 16.2% مقابل 12.7%[1].

3. المساعدات الدولية:

تعتبر المساعدات الخارجية مصدراً هاماً لمعظم الدول النامية في تمويل التنمية الاقتصادية، وتمويل عجز الموازنة. تتنوع هذه المساعدات ما بين فنية ونقدية، وقد تكون على شكل قروض ميسرة. يوضح الجدول رقم13، تطور حجم المساعدات الخارجية في تونس. فقد ارتفعت من 338 مليون دولار عام 1999 الى 820 مليون دولار عام 2019، وبمعدل تغير بلغ 142.6%. الا أن الاتجاه العام لتدفق المساعدات الخارجية بقي ثابتاً تقريبا

الجدول رقم (13) إجمالي المساعدات الخارجية في تونس (1999- 2019)
(مليون دولار الأمريكي)

السنة	المساعدات الخارجية	نسبتها من الناتج المحلي	السنة	المساعدات الخارجية	نسبتها من الناتج المحلي

[1] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، إطار الشراكة عن الجمهورية التونسية لفترة السنوات المالية 2016-2020 19 أبريل 2016، ص2.

1.3	495	2010	1.1	338	1999
2.1	791	2011	1.1	302	2000
2.4	957	2012	1.7	534	2001
1.6	630	2013	1.0	295	2002
2.0	796	2014	1.1	341	2003
1.2	516	2015	1.1	346	2004
1.6	669	2016	1.2	375	2005
2.1	812	2017	1.3	441	2006
2.1	766	2018	0.9	297	2007
2.3	820	2019	0.9.	430	2008
	--	--	1.2	429	2009

OECD,DEVELOPMENT AID AT A GLANCE, STATISTICS BY REGION, AFRICA, 2019 , P7
http://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/

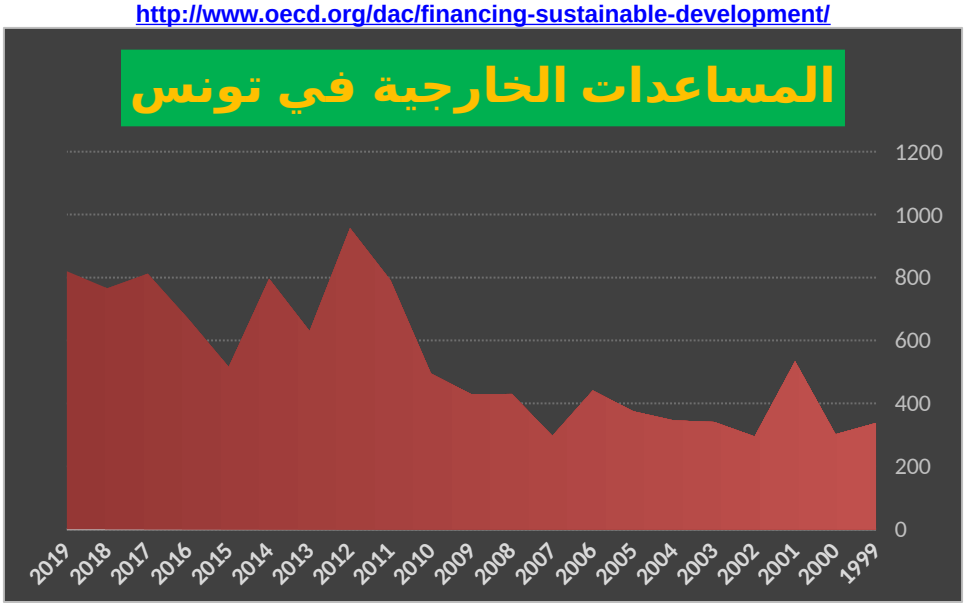

المصدر بيانات الجدول رقم (13)

من حيث الحجم طوال الفترة (1999-2010) حيث بلغ حجمها في المتوسط 385 مليون دولار سنوياً. وكانت النقلة النوعية للمساعدات بدءاً من عام 2011، حيث شعر المجتمع الدولي بحاجة تونس للمساعدات بعد الثورة، وبلغ حجمها في المتوسط خلال الفترة (2011-2019) 743 مليون دولار سنوياً. وبناء عليه زادت نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي الى حوالي 2% سنوياً في المتوسط خلال العقد السابق، وهو أكبر قليلا من نسبتها خلال السنوات السابقة والتي تراوحت حول 1%. من الجدير بالكر أن هذه المساعدات تمثل صافي المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA)[1] والمعونات الرسمية المتلقاة. وتأتي تدفقات المعونة الثنائية من الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائية، مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وغيرها.

ثانياً: تطور السياسات المرتبطة بالاستثمار الاجنبي المباشر ودوره:

بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية الكلية (المالية، النقدية والتجارية) وسياسات الاستثمار، يمتد مضمون المناخ الاستثماري ليشمل الأنظمة الاقتصادية، البيئية

[1] تُعرَّف المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA) بأنها مساعدة حكومية مصممة لتعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية في البلدان النامية. يتم استبعاد القروض والائتمان للأغراض العسكرية. يمكن تقديم المساعدة بشكل ثنائي، من المانح إلى المتلقي، أو توجيهها من خلال وكالة إنمائية متعددة الأطراف مثل الأمم المتحدة أو البنك الدولي. https://data.oecd.org/oda/net-oda.htm

والقانونية. وعليه فمناخ الاستثمار يشمل عناصر متفاعلة مع بعضها البعض لتكوين بيئة مواتية ومشجعة للاستثمار أو بيئة طاردة له[1].

لقد شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس انتعاشا ملحوظًا في بداية الألفية الثالثة، ويعود ذلك إلى التحسن الكبير في مناخ الاستثمار، حيث قامت بخفض تكاليف وإجراءات إنشاء الشركات وحل المنازعات المتعلقة بالاستثمار، بالإضافة إلى تطبيق برامج الخصخصة[2].

لكن الامر اختلف غداة الثورة عام 2011، حيث يشير المؤشر العام لسهولة أداء الأعمال إلى أن تونس تراجعت ب 4 مراكز حيث احتلت المركز 60 عالميا عام 2015 بعدما كانت في المرتبة 56 عالميا عام 2014، لكن، على الرغم من تقدّمها ثماني مراتب على مؤشر البنك الدولي لسهولة ممارسة أنشطة الأعمال للعام 2019، وحلولها في المرتبة 80، لاتزال تونس متلكّئة كثيراً خلف المغرب، منافستها الإقليمية الرئيسة. ويأتي ذلك في سياق الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي أثرت على الاقتصاد عموما وعلى الاستثمار المباشر خصوصاً[3].

<u>على الرغم من الجهود الترويجية، لم تنجح حكومات ما بعد العام 2014 في تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد شملت الجهود التي بذلتها البلاد[4]:</u>

1. إصدار قانون الاستثمار الجديد في العام 2017 في إطار حزمة من الإصلاحات الاقتصادية التي تم التفاوض بشأنها مع صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، مقابل قروض خارجية ومساعدات مالية لتغطية العجوزات في الحساب الجاري والموازنة. هذا القانون الذي يرمي إلى تحفيز الاستثمار الأجنبي، يبسّط الإجراءات القانونية اللازمة لإطلاق المشاريع، ويقلّل من عدد الأنشطة التي تتطلّب تصريحاً حكومياً، ويسهّل على الشركات الأجنبية توظيف أجانب يتمتعون بالكفاءة، وتحويل أموالهم إلى خارج تونس.
2. استخراج بعض الوثائق المطلوبة في إنجاز المشاريع عبر الإنترنت لاختصار الفترة الزمنية.
3. إضافةً إلى هذا القانون، أسّست الحكومة في العام نفسه الهيئة التونسية للاستثمار، وهي كيان إداري جديد مسؤول عن تسريع وتيرة تنفيذ الاستثمارات. وهو يقوم بتحديد سياسة الاستثمار والأولويات المتعلقة بمنح الامتيازات الخاصة في كل قطاع، وهو يتمتع بصلاحيات واسعة فيما يتعلق بمنح الامتيازات للمستثمرين. وتتمثل مهام الهيئة الوطنية للاستثمار فيما يلي[5]:

- صياغة استراتيجية وأولويات الاستثمار
- تحديد المناطق المعنية بالتنمية
- إقرار الاجراءات والمزايا التحفيزية
- المصادقة على مشاريع اتفاقيات الاستثمار

---

[1] كمال شريط، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2005 – 2010 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة.

[2] عبود زرقين ونورة بيري، "محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب، دراسة فترة 1996- 2012
مجلة رؤيا اقتصادية، العدد السابع ديسمبر 2020 ص. 20

[3] ميلود بوعبيد وهارون الطاهر، دور بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد11 ديسمبر 2016، ص557

[4] - حمزة المؤدب، عقب أخيل تونس، https://carnegie-mec.org/diwan/79417 تموز/يوليو 2019
- مال موهيلي، الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس: بين ضخامة الرهانات وتواضع النتائج
/http://nawaat.org/portail

[5] عبد الصمد لعرشي، دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر وتونس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017، ص109.

تقدّم تونس العديد من المزايا لتشجيع المستثمرين الأجانب. فهي تتمتّع بموقع جغرافي استراتيجي على البحر الأبيض المتوسط، وبالتالي يمكن أن تشكّل بوابةً لدخول الأسواق الأفريقية، كما تمتلك قوة عاملة ذات مستوى تعليمي جيد وتحظى برواتب تنافسية. لكن على الرغم من كل ذلك، لم تواكب تونس بعد جاراتها في شمال أفريقيا في هذا الشأن، ويُعزى ذلك إلى الوضع السيئ للبنى التحتية والمرافق الخاصة بالنقل.

إن مناخ الاستثمار في تونس تطور خلال السنوات الأخيرة بإقرار قانون جديد للاستثمار وتجاوز عدد من المعوقات الإدارية ومن شأن هذه التطورات أن تزيح شبح التهديدات التي كانت موجهة إلى الاقتصاد التونسي والتي تسببت في تعطل محركات الإنتاج في قطاعات حيوية على غرار السياحية والفوسفات.

ويعتمد قانون الاستثمارات الجديد الذي دعت الحكومة البعثات الدبلوماسية إلى التوعية به على مجموعة من الحوافز والإجراءات من بينها[1]:

- ✓ تبسيط الإجراءات وحوكمة الاستثمارات
- ✓ والمساواة في المعاملة بين المستثمر الأجنبي والتونس
- ✓ علاوة على سلاسة النفاذ إلى السوق التونسية وتسوية النزاعات القانونية.
- ✓ تطبيق قانون جديد للاستثمار، إعادة جذب المستثمرين الأجانب، بعد سنوات من الركود بسبب الوضع الأمني الهش وتزايد الإضرابات.
- ✓ ويتضمن القانون الجديد عدداً من الحوافز للمستثمرين التونسيين والأجانب، من بينها خفض الضرائب ومساهمة الدولة في إنجاز البنية التحتية للمشاريع الكبرى.
- ✓ وينص أيضاً على إعفاء الأرباح من الضرائب لعشر سنوات وإنشاء صندوق استثمار يساهم في تمويل مشاريع البنية التحتية، لتشجيع المستثمرين على إقامة مشاريع في المناطق الداخلية.

وفي أواخر 2014 سمحت الحكومة للشركات المدرجة بالبورصة بزيادة حصص الأسهم المسموح ببيعها لمستثمرين أجانب من 50 % إلى 66.6 % ما مكن من زيادة في حجم استثمارات المحفظة من 60 مليون دينار سنة 2014 إلى 242 مليون دينار سنة 2015 لتنكمش خلال النصف الأول من العام الحالي إلى 69 مليون دينار بسبب عدم استقرار سعر الدينار رغم رفع الحكومة للحصة المسموح ببيعها إلى 100%[2].

- ❖ **<u>الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في تونس[3]:</u>**

تتمثل أهم الضمانات القانونية الممنوحة للمستثمر الأجنبي في تونس في عدة عناصر أساسية لعل أهمها ما يلي:

1. مبدأ حرية الاستثمار
2. حرية تحويل الأرباح
3. حماية الاستثمارات
4. التحكيم الدولي
5. الازدواج الضريبي

وهناك أيضاً مجموعة من الحوافز الجبائية الممنوحة للمستثمر الأجنبي، مثل التحفيزات الجبائية والمالية، حوافز تشجيع التصدير، حوافز التنمية الجهوية والفلاحية، حوافز بيئية.

---

[1] تونس: نمو الاستثمار الأجنبي المباشر 27% في ثلاثة أشهر، اقتصاد عربي 19 ابريل 2018،

[2] إيمان الحامدي، تونس انتعاش الاستثمار الأجنبي بفضل التشريع ومكافحة الفساد، 31 يوليو 2018

[3] عبد الصمد لعرشي، مرجع سابق، ص94

❖ توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاعات الاقتصادية:

من خلال الجدول رقم 14، نلاحظ جاذبية قطاع الطاقة لغالبية الاستثمارات الأجنبية، حيث زادت نسبة الاستثمارات فيه من 26% عام 2004 الى 31% عام 2019. وتعزى جاذبية قطاع الطاقة في تونس إلى كونه من القطاعات الواعدة والجديدة، إضافة إلى مجموعة التخفيضات الضريبية، التي أقرتها الحكومة التونسية في مجال الاستثمار في الطاقة بناءا على القانون الجديد للطاقة لسنة 2000. أما الصناعة المعملية فقد حلت في المرتبة الثانية في معظم لسنوات رغم انها سبقت الاستثمار في الطاقة عام 2019 حيث وصلت نسبتها الى 42%. وقد سيطر عليها قطاع النسيج والملابس، إذ توجد به حوالي 1136 مصدرة كليا، وتعتبر تونس المورد السادس للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالملابس، كما يتمتع هذا القطاع بقدرات انتاج عالية[4]. أما المراتب الاخيرة، فكانت من نصيب قطاع السياحة والعقارات والفلاحة، على الترتيب، من اجمالي تدفقات الاستثمار في تونس، حيث لم تزد نسبتها غالبا، عن 10%.

الجدول رقم (14) التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس (2004-2019) مليون دينار تونسي

السنة	الطاقة	الصناعات المعملية	الخدمات	السياحة والعقارات	الاتصالات	القطاع المالي	الفلاحة	الاستثمارات في محافظ السندات	قطاعات أخرى
2004	274	312	200	22	121	38	10	63	19
2005	386	375	248	17	99	120	7	72	12
2006	940	347	3102	18	3056	22	14	159	6
2007	1359	486	218	72	80	0	8	87	66
2008	1934	642	804	199	40	371	19	198	194
2009	1234	772	256	85	154	0	17	78	17
2010	1317	574	272	95	127	0	2	253	50
2011	1063	331	220	23	194	0	2	102	3
2012	886	532	1082	77	758	243	4	83	4
2013	1077	507	218	19	88	99	12	179	12
2014	892	454	452	52	83	226	8	161	91
2015	970	566	422	86	98	156	9	401	82
2016	796	802	282	107	103	5	21	88	670
2017	810	975	321	130	76	84	26	116	31
2018	910	1129	626	134	103	386	77	124	4
2019	909	1249	302	202	66	0	19	169	35

المصدر: - البنك المركزي التونسي،
https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/statistiques/tableau_n.jsp?params=PL120150,PL1 20140

[4] المرجع السابق، ص 126

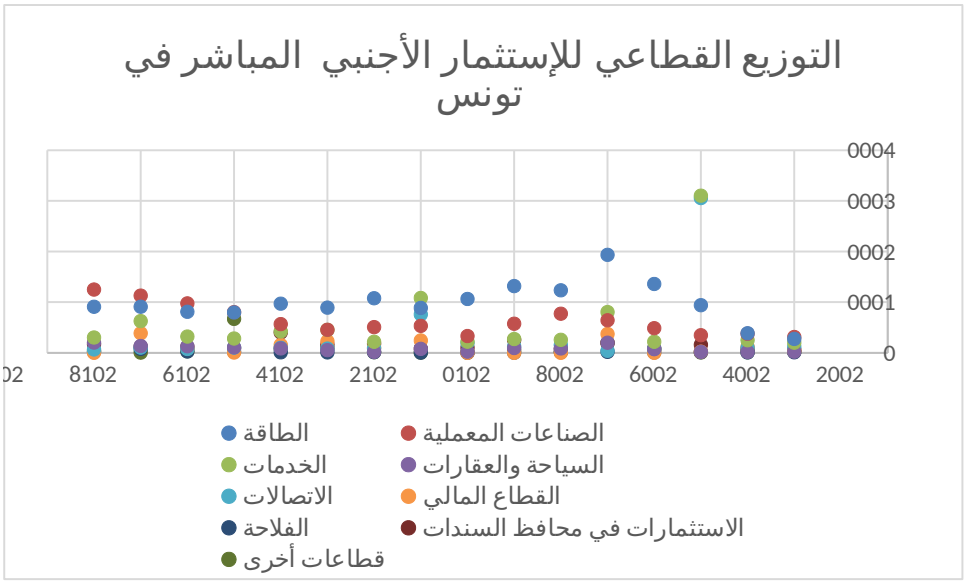

المصدر من بيانات الجدول رقم (14)

❖ بعض الملاحظات على تدفقات وآثار الاستثمار الخارجي:

إنّ الأرقام المعلنة من قبل السلطات الرسميّة حول تأثير الاستثمارات الخارجيّة ومكانتها في الاقتصاد التونسيّ تعكس الجانب المُراد إبرازه للعموم لا غير، إذ تساهم الاستثمارات الأجنبيّة المباشرة بما يقارب 3,5% من إجمالي الناتج المحليّ حسب إحصائيات البنك المركزي التونسي. وممّا يدعّم مكانة هذه الاستثمارات هو شمولها لجميع القطاعات تقريبا بأكثر من 3000 شركة متفاوتة الأحجام وبطاقة تشغيليّة بلغت 300 ألف موطن شغل، كالطاقة والصناعات المعمليّة والفلاحة والسياحة والخدمات. ولكنّ نفس هذه الأرقام تعكس تناقضات وعجز هذا الرهان عن لعب دورة الحقيقيّ في الدورة الاقتصاديّة. فالحجم الإجمالي للاستثمارات الأجنبيّة لا يعكس المردوديّة المنتظرة، ففي إحصائيات أصدرتها وكالة النهوض بالاستثمار الخارجيّ يبدو تأثير الجهود الرسميّة المبذولة سواء على الصعيد السياسيّ أو التشريعيّ لجذب الاستثمارات الأجنبيّة وتسهيل تركيزها في تونس محدودا للغاية على صعيد التشغيل، إذ لم تتجاوز فرص العمل المستحدثة للاستثمارات التي تمّ انجازها 5000 فرصة عمل، وهو رقم ضعيف للغاية بالنظر إلى حجم البطالة في تونس والتي تناهز ال 700 ألف عاطل عن العمل. وهو ما يعكس طبيعة هذه الاستثمارات التي تركّز على الجانب الربحيّ للمستثمر على حساب المردوديّة التشغيليّة.

ويرى بعض المحللين، وبالنظر الى مجالات الاستثمارات الأجنبيّة في تونس وجدنا أن أهمها قطاع الطاقة الذي يستأثر بالحجم الأكبر من جملة الاستثمارات والتي تعتمد بالأساس على الخبرات الأجنبيّة، ومن ثمّ القطاع الصناعي التحويلي بقيمة وهو قطاع لا يعتمد بالأساس على جودة اليد العاملة أو نقل المعرفة بقدر ما هو استثمار ريعيّ الغرض منه تخفيض كلفة الإنتاج باستغلال اليد العاملة الرخيصة في تونس ونقل فائض الربح إلى دول المصدر. أمّا القطاع السياحيّ فيبدو حتّى هذه اللحظة خارج اهتمامات المستثمرين الأجانب نظرا لارتباطه العضوي بالوضع السياسيّ والأمنيّ في البلاد وهو ما يفسّر تواضع قيمة الاستثمارات في هذا القطاع. أمّا في قطاع الخدمات كالنقل والاتصالات، فما تمّ خلال السنوات السابقة لم يتعدّى تغيير ملكيّة رأس المال لشركات موجودة أصلا، وهو ما لم يؤثّر على سوق التشغيل[1].

[1] جمال موهيلي، مرجع سابق.

إذن وكما ذكرنا سابقا، فإنّ الأولويّة المطلقة بالنسبة للمستثمرين الأجـانب هي تحقيق أقصى قدر ممكن من الأرباح بغضّ النظر عن أولويّات البلاد والتي تتخـذ طابعا سياسيّا واجتماعيّا كالتشغيل الذي كان القـادح الرئيسـيّ للثـورة. بـل من الممكن الاستئناس بما ورد على **لسان قال مدير وحدة الإحاطة بالمستثمرين الأجانب بوكالة الاستثمار الخارجي في تونس حاتم السوسي، حينما أكد أن** أغلب الاستثمارات التي تم ضخها خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري تتمثل في توسعات لمشاريع ضخمة سابقة في قطاعات الإلكترونيات والميكانيكا ولاسيما مكونات السيارات إلى جانب توسـعات أخـرى في قطاع تركيب الطائرات[1]، وهي كلها صناعات قائمة وليست جديدة.

أما على مستوى التفـاوت الجهـويّ (الإقليمي)، ورغم المزايـدات الكـبرى الـتي أعقبت الثورة بخصوص التنمية الجهويّة والأولويّة القصوى للمناطق التي حرمت طيلة عقود من حقوقها في مخصّصات التنمية والاستثمار، فإن النتائج المسجّلة وبالأرقام الرسميّة التي تسعى الحكومات المتعاقبة لتغطيتها وصرف النظر عنها تبرز بوضوح استمرار الفارق الجهويّ على صعيد الاستثمارات الأجنبية. فمن خلال الدراسة التي أصـدرتها وكالـة النهـوض بالاسـتثمار يـبرز الفـارق جليّـا بين حجم الاسـتثمارات في المنـاطق الكلاسـيكيّة الجاذبـة للاسـتثمارات على الشـريط الشرقي للبلاد وبين الداخل التونسـيّ. إذ يـتركّز أكـثر من 93% من الشـركات الأجنبيّة في العاصمة والشريط الشرقي للبلاد. وهو ما يطـرح أكـثر من تسـاؤل حول جديّة الحكومات المتعاقبة في معالجة التفاوت الجهوي. فإلقاء اللوم على رؤوس الأموال والمسـتثمرين الأجـانب والتونسـيّين مجـرّد ذريعـة للهـروب من استحقاقات الدولة ومسؤوليتها في دفع التنمية في الدواخل التونسيّة، فالوضـع المزري للبنى التحتيّة وتواضع الموارد البشريّة وغياب الوسـائل اللوجسـتية هـو السبب الرئيسيّ لكون هذه المناطق منفّرة للاستثمارات، إذ أنّ من واجب الدولة تهيئـة المحيـط الملائم لبعث الاسـتثمارات الأجنبيّـة، إن سـلمنا جـدلا بجـدواها الاقتصاديّة. وهو ما يخلق الفرق بين الشريط الشرقي والغـربيّ للبلاد من حيث توفّر متطلّبـات بعث المشـاريع كالطرقـات والمـوانئ البحريـة والجويّـة ونسـبة التمدرس ووسائل الاتصال الحديثة[2].

ثالثاً: تطورات مستوى الدين الخارجي ومصادره:

يعتبر تضخم المديونية وتطور هيكلتها من حيث مصادر القروض وشروط إبرامها وتزايد اللجوء إلى السوق المالية العالمية من أهم العوامل الـتي من شـأنها أن تزيد من هشاشة الدين العمومي الخارجي. أشارت إحصاءات الجدول رقم (11) إلى أن ارتفاع نسبة الدين العمومي الخارجي مقارنة بإجمالي الدين العمومي إلى أكثر من 50% من شأنه أن يؤثر على استدامته وإلى ضرورة التقليص منه كي لا يصبح عبئا على الدولة. وتشير وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاسـتثمار في سياق حديثها عن مصادر القروض الى أنهـا تصـنف هـذه القـروض حسـب مصادر التمويل إلى ثلاث مجموعات[3]:

1- الدين الثنائي المبرم في إطار التعاون الثنائي مع الدول الأجنبية والمؤسسات المالية الحكومية (على غرار البنك الياباني"JBIC"، الوكالة الفرنسية للتنمية" AFD"، المؤسسة الإسبانية للقرض "ICO " (والصناديق الحكومية (على غرار الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، صندوق أبو ظبي للتنمية الاقتصادية.) والبنوك الأجنبية (في شكل قروض مالية وقروض شراء).

[1] ايمان الحامدي، مرجع سابق.
[2] المرجع السابق، وكذلك، جمال موهيلي.
[3] http://www.finances.gov.tn/ar/altqdym

2- الدين المتعدد الأطراف المبرم مع المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي للإنشاء والتعمير، البنك الإفريقي للتنمية،). أو المحلية (البنك الاسلامي للتنمية، البنك الأوروبي للاستثمار).
3- قروض السوق المالية العالمية المبرمة في شكل إصدارات رقاعية مصـدرة بالأسواق العالمية (اليورو، الدولار...) والأسواق المحليّة (اليانكي، ساموراي ...) وقروض مجمع البنوك "Prêts Syndiqués" مبرمة مع عدد من البنوك.
وبلغت القيمة الاجمالية للسحوبات على القروض الخارجية خلال الفترة من سنة 2012 إلى سنة 2016 حوالي 18.725 م د متأتية من 123 قرضا تم إبرامها لدى 16 مموّل وموزعة بين الـدعم المباشـر للميزانيـة بقيمـة 9.414 م.د تم إبـرام قروضها أساسا لدى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والبنك الإفريقي للتنمية وتمويل المشاريع والبرامج بقيمة 2.557 م.د. وتمت تعبئة هذه التمويلات أساسا لدى 4 جهات مموّلة وهي البنك الأوروبي للاسـتثمار (15 %) والبنـك الإفـريقي للتنميــة (15%) والصــندوق العــربي للإنمــاء الاقتصــادي والاجتمــاعي (13%) والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (12%). وقد بلغ معـدّل نسـبة السـحوبات في موفي سنة 2016 حوالي 41 %.
لقد تضاعفت قروض السوق المالية العالمية بحوالي ثلاث مـرات مقارنـة بسـنة 2011 لتبلغ 12.239,3 م.د سنة 2016. وهو ما يمثل حوالي 34% من القروض الخارجية. وتوزعت بين 81% قروض مضمونة (بضمان الوكالة اليابانيـة للتعـاون الدولي والحكومة الأمريكية وقطر) و19% قروض غير مضمونة ومقارنة بالقروض الثنائية والقروض متعددة الأطراف الموجهة لدعم الميزانية تعتبر كلفة الاقتراض من السوق المالية العالمية مشطّة حيث فاقت هذه المصاريف بخصوص القرض بضمان الوكالة اليابانية للتعاون الدولي نسـبة 13 % من قيمـة القـرض وسـاهم تراجع الترقيم السيادي لتونس في ارتفـاع كلفـة الاقـتراض من السـوق الماليـة العالمية حيث بلغ معدل نسـبة الفائـدة بخصـوص القـروض الرقاعيـة المضـمونة 2,0492% خلال الفترة 2011-2016 في حين بلغت فائدة القرض الرقاعي غير المضمون الصادر في سنة 2015 ما نسبته 5,75 % وتقتضي أفضل الممارسات الدولية التأكد من الحفاظ على الترقيم السيادي قبل انطلاق عملية الإصدار. إلا أن إصدار القرض الرقاعي في 2017 تزامن مع تراجع هذا الترقيم والذي انتقل من BB - مع آفاق سلبية إلى B + مع آفاق مستقرة.
وبلغ معدل مدة إصدار القروض الرقاعية بضمان الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (الجايكا) 10 سنوات خلال الفترة 2011-2016 مقابـل 15,83 سـنة قبـل سـنة 2011 وكان معدل مدة إصدار القروض الرقاعية بضمان الحكومة الأمريكية في حدود 6,33 سنة خلال الفترة 2011-2016 مقابل 16,67 سنة قبل سنة 2011.

- **العلاقة مع المؤسسات الدولية:**

ترتبط تونس بعلاقة جيدة مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الـدولي، وهـو المدخل التقليدي للحصول على دعم هاتين المؤسستين من خلال بـرامج اصـلاح فاعلة تؤدي الى الموافقة على توفير قـروض خارجيـة لتـونس سـواء من هـاتين المؤسستين او من مؤسسات وبنوك أخرى بناء على هذا الاتفاق.

يشير صندوق النقد في تقرير له عام 2019 الى في 12 يونيو 2019 ، الى طبيعة العلاقة مع تونس، حيث يؤكد أن المجلس التنفيذي لصندوق النقد الـدولي أكمـل المراجعة الخامسة لبرنامج تونس الاقتصادي المدعوم بترتيب في إطـار تسـهيل الصندوق الممدد .(EFF) يـتيح قـرار المجلس لتـونس مبلغًـا يعـادل 176.7824 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 245 مليون دولار أمريكي) ، وبذلك يصل إجمالي المدفوعات إلى 1،161.7133 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي

1.6 مليار دولار أمريكي) ، وتحفيز التمويل الذي تشتد الحاجة إليه من الشـركاء الآخرين والأسواق الدولية. وفي استكمال المراجعـة، وافـق المجلس أيضًـا على طلب السلطات التنازل عن عدم مراعـاة معـايير أداء نهايـة مـارس 2019 على صافي الاحتياطيات الدولية وصافي الأصول المحلية. تم منح هذه التنـازلات على أساس الإجراءات التصحيحية التي اتخذتها السلطات. كما وافق المجلس التنفيذي على طلب السلطات لإعادة جدولة المشتريات بمـوجب الـترتيب، بمـا في ذلـك التخفيض المطلـوب لإجمـالي الوصـول بمـوجب الـترتيب إلى مبلـغ يعـادل 1.9522533 مليار وحدة حقوق سـحب خاصـة (حـوالي 358.1 في المائـة من حصة تونس). تمت الموافقة على ترتيب EFF لمدة أربع سنوات من قبل المجلس التنفيـذي في مـايو 2016 (بيـان صـحفي رقم 16/238) بمبلـغ أصـلي يعـادل 2.045625 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 2.9 مليار دولار أمريكي أو 375 في المائة من حصة تونس في وقت الموافقة على الترتيب)[1].

يوضح هذا العرض مدى قوة العلاقـة وقـوة تـأثير الصـندوق على بـرامج الإصـلاح والقروض الخارجية في تونس، فهناك جلسات دوريـة للتشـاور وتقـديم النصـائح الفنية من اجل التوصل لحلـول للاختلال الهيكلي في تـونس، خاصـة بعـد تراجـع معظم المؤشرات الاقتصادية الكلية بعد عام 2011.

كذلك يوضع تقرير للبنك الدولي بعنوان "إطار الشراكة عن الجمهورية التونسية" إطار الشراكة الإستراتيجية مع تـونس الـذي اشـترك في إعـداده البنـك الـدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدوليـة لضـمان الاسـتثمار، يغطي فترة السنوات المالية 2016-2020. وقد تم إدراجه في حكومة تونس في مذكرة التوجه الاستراتيجي الصادرة عن الحكومـة التونسـية في سـبتمبر 2015 واستراتيجية مجموعة البنك الدولي الصادرة في أكتوبر 2015 لمنطقـة الشـرق الأوسط وشمال أفريقيا. ويدعمها الأعمال التحليلية لمجموعة البنك الدولي، بمـا في ذلك الدراسة التشخيصية المنهجية عن تونس في يونيو 2015 والتي عرضت التحديات الإنمائية التي تواجه تونس بعد الثورة وحددت الأسباب العميقة الجذور للاضطرابات الاجتماعية التي تهـدد اسـتقرار البلاد وتماسـك المجتمـع. وتجسـيدا للالتزامـات الدوليـة الـتي قُطعت خلال اجتمـاع مجموعـة السـبعة في سـبتمبر 2015، يمثل البرنامج المقـترح في هـذا الإطـار الجهـود المتواصـلة الـتي تبـذلها مجموعة البنك الدولي لمساندة الحكومة التونسية في مواجهة تحدياتها الإنمائية[2]. يتألف إطار الشراكة من ثلاث ركائز. وتشدد الركـيزة الأولى على تـدعيم الإدارة الاقتصادية وإدارة المالية العامة وتحسين بيئـة الأعمـال من أجـل إحـداث فـرص الشغل وتشجيع الابتكار بقيادة القطاع الخاص. ويتمثل الهدف الأولي في استكمال الإصلاحات الاقتصادية التي استهلت في أعقاب ثورة عام 2011. وتشدد الركيزة الثانية على الحد من أوجه التفاوت بين المناطق السـاحلية والمنـاطق المتخلفـة إنمائيا وذلك من حيث الفرص الاقتصادية والمستويات المعيشية. وتشدد الركيزة الثالثة على زيادة الإدماج الاجتماعي وتسـتهدف المسـاعدة من مجموعـة البنـك الدولي لشرائح المجتمع الضعيفة بوجه خاص، وذلك بهدف المساعدة في زيـادة ثقة المواطنين وتعزيز تنمية المهارات والشفافية والمساءلة - وهي كلها عناصـر أساسية لتجديـد العقـد الاجتمـاعي. وسـيجري تنفيـذ إطـار الشـراكة عن طريـق الحافظة الحالية وسلسلة من العمليات الجديـدة، بمـا في ذلـك سلسـلة تمويـل سياسات التنمية الرامية إلى دعم تنفيذ الإصلاحات الرئيسية مثل قانون الاستثمار،

[1] International Monetary Fund, TUNISIA: IMF Country Report No. 19/223, July 2019.

[2] البنك الدولي: مرجع سابق، ص vii

وقـانوني المنافسـة والإفلاس، فضـلا عن مواصـلة الجهـود الراميـة إلى تعزيـز الإجراءات الحكومية الملائمة للمستثمرين.

تعكس هذه التقارير طبيعة العلاقة بين تونس وهـذه المؤسسـات ومن ثم تـدعم الحكومة التونسية مثل هذه العلاقات للوصول الى حلول بناء على توصياتها ذات الصبغة الفنية والمهنية، فضلاً عن المساعدة في توفير القروض.

رابعا: دور وحجم المعونة الخارجية، والتأثير على التنمية:

- تزايد حجم المساعدات الخارجية بعد عام 2011 بشكل كبير، إذ قفز من 495 مليون دولار عام 2010 الى 791 مليون دولار عـام 2011، وبنسـبة تغـير بلغت 72.3%. تزايدت عام 2012 الى 957 مليون دولار. واستمرت بين تراجع وزيادة حول هذا المعدل حتى 2019، وبلغ حجمها في المتوسط خلال الفـترة (2011-2019) 743 مليون دولار سنوياً.
- تمثل صافي المساعدات الإنمائية الرسمية (ODA)، معظم المعونات الخارجية، وتأتي من الجهات المانحة الأعضاء في لجنة المساعدات الإنمائيـة، وخاصـة دول الاتحاد الأوروبي. والجدول التالي يوضح الـدول والمؤسسـات الرئيسـية المانحـة وقيمة ونسبة تبرعاتها.

2.2.5. Top 10 multilateral donors to Africa

USD million, net disbursements

		2015	2016	2017	3-year average	% of all multilaterals
1	International Development Association	6 246	5 844	6 851	**6 313**	31%
2	EU Institutions	5 176	6 328	6 326	**5 943**	29%
3	Global Fund	2 211	2 622	3 059	**2 631**	13%
4	African Development Fund	2 059	2 029	2 427	**2 172**	11%
5	Global Alliance for Vaccines and Immunization	1 016	755	763	**845**	4%
6	UNICEF	540	549	558	**549**	3%
7	IFAD	182	239	319	**247**	1%
8	UNDP	235	221	207	**221**	1%
9	IMF (Concessional Trust Funds)	361	23	242	**209**	1%
10	Global Environment Facility	218	257	112	**196**	1%
	Other multilaterals	1 535	1 185	1 284	**1 334**	6%
	Total multilaterals	**19 778**	**20 052**	**22 148**	**20 659**	**100%**

/http://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development

- تحدد الدول المانحة غالباً، مجالات الصرف لمساعداتها التي تقدمها، ومعـروف عن المساعدات الامريكية على سبيل المثال، من خلال الوكالـة الدوليـة للتنميـة USAID، أنها تقدم مساعداتها موزعة على النحو التالي[1]:

أ- 46% من المساعدات تذهب للقطاعات العسكرية والأمنية والسياسية.

ب- 38% من المساعدات لأغراض اقتصادية (التي تخدم اقتصاد الدولة المانحة)

[1] https://www.usaid.gov/who-we-are

ت- 16% لأغراض انسانية يتركز أغلبها على جمعيات المجتمع المدني واللاجئين والكوارث الطبيعية.

- حظي الجانب الاجتماعي في المساعدات الخارجية لتونس بالنصيب الأكبر وفقا للمساعدات الإنمائية الرسمية وبنسبة 53.5%، والى الجانب الاقتصـادي بنسـبة 34.8%، وما تبقى 11.7% للقطاعات الأخرى[1].

- تتضمن المساعدات الخارجية كلا من مساعدات التعاون الفني وغيرها، ويحظى التعاون الفني بالجزء الأكبر من المساعدات بنسبة وصـلت في المتوسـط 66% خلال السنوات الثلاث الأخيرة (2016-2018)[2].

- بصفة عامة، يتضح من مجمل نوعية المساعدات، أن المساعدات الاجتماعية في تزايد، بينما المساعدات في مجال الإنتاج فهي منخفضة بشكل ثابت نسـبيًّا، أمـا المساعدات المتمثلـة في القـروض فإنهـا منخفضـة حـتى 2001م، ثم تأخـذ في الصعود حتى تستمر في الهبوط مرة أخرى منذ 2005م لتصل إلى أقل نسبها حتى أواخر 2016م، ويمكن استنتاج من ذلك أن الدول المانحة للمساعدات غالبًـا مـا تميل إلى المساعدات الاجتماعية كالتعليم وتطوير المجتمع المدني، ولا تميل إلى دعم الإنتاج في الدول النامية، وذلك يرجع لرغبتها في استمرار ربط الدول النامية بالدول المانحة للمساعدات وعدم السماح للدول النامية بإنشاء صناعاتها الخاصة التي تنافس بها تلك الدول المتقدّمة، وتحرمها من الأسـواق المسـتوردة لبضـائع الدول المتقدمة، أما بالنسبة للديون فيمكن للزيادة في الفـترة من 2001م إلى 2005م، أن تعكس أن الدول المانحة للديون أقرضت دولًا إفريقية مبالغ لإنشـاء مشروعات محددة، ثم لم يتم تحقيـق النتـائج المرجـوة من تلـك المشـاريع، فتم تقليل نسبة المساعدات المعتمدة على القروض.

❖ دورها في التنمية:

قبل ثورتها الأخيرة، أظهرت تونس أنها واحـدة من أسـرع الاقتصـادات نمـوًا في شمال إفريقيا والشرق الأوسط (MENA) منذ التسعينيات. وفقًا للبنـك الـدولي، وصل نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمـالي بالـدولار الأمـريكي الحـالي إلى 4070 في عام 2010، وهو أعلى بثلاث مرات تقريبًا مما كان عليه قبل 30 عامًا. كما تحسنت مؤشرات الرفاه الاجتماعي والاقتصادي بشكل ملحـوظ خلال نفس الفترة. يلتحق جميع الأطفال التونسيين تقريبًا بالمدارس مقارنة بنسبة 80 بالمائة فقط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ككل، كما أن مشاركة النساء في العمل عالية. في سياق إقليمي. في تونس، يعيش المزيد من الأطفال سـنواتهم القليلة الأولى، ومتوسط العمر المتوقع أعلى من المتوسط لكل من البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض وبلدان الشـرق الأوسـط وشـمال إفريقيـا. في عـام 2005، كان 3.8 في المائة فقط من السكان يعيشون في فقر مدقع وفقًا لخط الفقر الوطني الأدنى. كما انخفض عدم المساواة بشكل مطرد منذ التسـعينيات، مما أدى إلى تحوم معامل جيني حـول 0.400 في عـام 2005، حيث وصـل إلى 0.409 في عــام 2000 و0.417 في عــام 1995. ونتيجــة لهــذه الإنجــازات الاجتماعية والاقتصادية، توسعت الطبقة الوسطى التونسية لتبلـغ مـا يقـرب من

[1]0ECD, DEVELOPMENT AID AT A GLANCE STATISTICS BY REGION 2. AFRICA, 2019 edition http://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/

[2] - قاعدة بيانات البنك الدولي https://data.albankaldawli.org/country/TN

81 في المائة من السكان؛ التنمية التي ساهمت بلا شك في استقرار تونس قبل الثورة الأخيرة.

تاريخياً، حققت تونس معدلات مرتفعة خلال العقد الأول من إحصاءات الجدول رقم (3) أي خلال الفترة (1970-1979)، حيث بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي لهذا العقد 7.2%، وقد جاء هذا النمو المرتفع بتأثير نموذج التنمية بالقطاع العام الذي اتبعته الحكومة في المرحلة الأولى حيث استطاعت تحقيق معدلات نمو مرتفعة مع تصنيع وتنويع، الى جانب تطوير الطرق والموانئ وخدمات الكهرباء ومياه الشرب، والارتقاء بالتعليم ونشره[1].
من المفارقات أن العديد من أوجه الضعف الهيكلي في الاقتصاد التونسي نشأت مما بدا أنه نموذج اقتصادي ناجح حيث حقق الرخاء للبلاد، لكنه استند إلى سيطرة الدولة وأنتج تشوهات وانقسامات غير مستدامة. كان لهذه التشوهات والانقسامات عدة أبعاد: (أ) اقتصاديا، بين قطاع المعاملات الخارجية المصدّر الأكثر دينامية وقطاع المعاملات المحلية المحمي الذي يعاني الركود حيث المصالح المكتسبة تمنع المنافسة في القطاعات الرئيسية؛ (ب) مكانيا، بين المناطق الساحلية المزدهرة والمناطق الداخلية الفقيرة؛ (ج) سياسيا، حيث تغيب المساءلة العامة؛ (د) في سوق الشغل، حيث لم يستطع القطاع العام أن يواصل استيعاب الأعداد الضخمة من خريجي الجامعات مما أدى إلى تزايد معدلات البطالة وانعدام الأمن الوظيفي. ونتيجة لهذه العوامل وغيرها، أصبح الاقتصاد معطل بشكل متزايد في معادلة من الإنتاجية المنخفضة، الأمر الذي ساهم في الاضطرابات الاجتماعية[2].
لذلك فإن تراجع الأداء الاقتصادي بعد الثورة، متأثرا بجوانب الضعف الهيكلي، لم تتأثر بتدفقات المساعدات الخارجية الكبيرة التي توفرت للدولة خلال العقد السابق، وحسب بيانات الجدول رقم 3 فإن حجم المساعدات خلال الفترة (2011- 2019) بلغ 6757 مليو دولار، ورغم ذلك فما زالت معدلات النمو الاقتصادي في تراجع، ومعدلات البطالة والفقر في تزايد، وتطور كبير في حجم الدين العام، واستمرار العجز في الموازنة العامة. أضف الى ذلك لم تُسهم سياسات تونس الإنمائية في توزيع الموارد بشكل متوازن في أنحاء البلاد. فيبدو أنّ الإجراءات الإنمائية القائمة تعير نسبياً القليل من الاهتمام للحاجات الخاصّة التي تبديها المناطق المحرومة التي يعرقلها التهميشُ المركّب. وبهدف تصوير طبيعة هذا التهميش المتعدّدة الأنواع، بالإضافة إلى مستوى التفاوت الإقليمي الحادّ، يناقش ملخّص السياسة هذا الفقرَ والبطالة وتوزيع ثروة الموارد الطبيعية والمياه النظيفة والحصول على الرعاية الصحيّة وأخيراً الضرر البيئي والآثار الصحّية[3].
لتونس سجلٌّ طويل في المساعدات الدولية في مجال التنمية. غير أنّ البلاد بحاجة إلى استراتيجيات إنمائية مصمّمة حسب الحاجة لردم الهوّة بين أجندات الجهات المعنية الوطنية والمحلّية: فمن أجل النجاح كمساهم مادّي-أخلاقي، على التنمية المصمّمة حسب الحاجة أن تعالج مسألة التهميش المركّب بشكل مباشر. وفي حال عجزت عن ذلك، لن تفلح التنمية الإقليمية في تحسين حالة المناطق المحرومة ورفعها من مناطق منخفضة الدخل إلى متوسطة الدخل.

[1] احمد ابريهي علي، تجربة التنمية التونسية وأزمتها الاقتصادية في السياق السياسي، 2018-12http://fcdrs.com/economical/1184

[2] البنك الدولي، مرجع سابق.
[3] العربي صديقي، التنمية الإقليمية في تونس: تداعيات التهميش المركّب، مركز بروكينجز الدوحة، 2019، ص7.

المبحث الرابع
علاقة الدولة بالمنظمات الدولية

أولا: نبذة عن دور صندوق النقد والبنك الدوليين:

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي مؤسستان شقيقتان ضمن منظومة الأمم المتحـدة تشتركان في هـدف واحـد، هـو رفـع مسـتويات المعيشـة في بلـدانهما الأعضـاء. وتتبـع المؤسستان منهجين متكاملين لتحقيق هـذا الهـدف، حيث يركـز الصـندوق على قضـايا الاقتصاد الكلي بينما يركز البنك على التنمية الاقتصادية طويلة الأجل والحد من الفقر.

يعمل **صندوق النقد الدولي** على تشجيع التعاون النقدي الدولي، ويقدم المشورة بشأن السياسة الاقتصادية والدعم في مجال تنمية القـدرات لمعاونـة البلـدان الأعضـاء على بناء اقتصادات قوية والحفاظ عليها. كذلك يقدم الصندوق قروضا للبلدان الأعضـاء ويساعدها على وضع برامج لسياساتها الاقتصادية بغية حل مشكلات ميزان المدفوعات حين يتعذر عليها الحصـول على التمويـل الكـافي بشـروط معقولـة لتغطيـة مـدفوعاتها الدولية الصافية. ويقدم الصـندوق قروضـا قصـيرة الأجـل ومتوسـطة الأجـل تمـوَّل في الأساس من مجموع المساهمات الـتي تـدفعها البلـدان الأعضـاء في شـكل اشـتراكات للعضوية. حفاظا على الاستقرار ومنعا لوقوع أزمات في النظام النقـدي الـدولي، يتـابع الصندوق سياسات البلدان الأعضـاء والتطـورات الاقتصـادية والماليـة على المسـتويات الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال نظام رسمي يعرف باسم الرقابة. يقدم الصندوق المشورة لبلدانه الأعضاء ويشجع اعتماد سياسات تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحد من التعرض للأزمات الاقتصادية والمالية وترفع مستويات المعيشة[1].

أما **البنك الدولي**[2] فهو تجمع لثلاث مؤسسـات دوليـة، هي البنـك الـدولي للإنشـاء والتعمير، ووكالة التنمية الدولية، ومؤسسة التمويل الدولي. تعمل هـذه المجموعـة في جميع المجالات الرئيسية للتنمية. وتقدم المجموعة نطاقًا واسعًا من المنتجـات الماليـة والمساعدة الفنية، كما تساعد البلدان في تبادل وتطبيق المعارف والحلول المبتكرة عند التصدي للتحديات التي تواجهها. يعمـل البنـك الـدولي على تشـجيع التنميـة الاقتصـادية طويلة الأجل والحد من الفقر من خلال توفير الدعم الفني والمـالي لمسـاعدة البلـدان الأعضاء على إصلاح قطاعات معينة أو تنفيذ مشروعات محـددة - مثـل بنـاء المـدارس والمراكز الصحية وتوفير المياه والكهرباء ومكافحة الأمراض وحماية البيئة. والمساعدات التي يقدمها البنك الدولي هي مساعدات طويلة الأجل بصفة عامة، وتمَّول من مساهمات البلدان الأعضاء ومن خلال إصدار السندات. تبرز سياسات البنك الدولي على الدعوة إلى حرية التجارة وأهميتها في تحقيق النمو ووضع شروط مجحفة لإسناد القروض، لعل أهمها التخلي عن النزعة الحمائية للسلع المحلية واعتماد المنافسة كصيغة تعامل في التجارة الدولية. كما تقوم اتجاهات البنك الدولي على ضرورة تشجيع القطاع الخاص والمبادرة الفردية بعد أن عجز القطاع العام في تحقيق التنمية.

❖ أهم انتقادات التي وُجهت لعمل ورؤية المؤسستين:

[1] صندوق النقد الدولي، لمحة عن صندوق النقد الدولي، مايو 2018.
https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance
[2] البنك الدولي، من نحن؟ https://www.albankaldawli.org/ar/what-we-do

رغم ما وفرته المؤسسات الدولية من أموال للدول المقترضة ومن توصيات أسفرت عن نجاحات هنا وهناك، ونجاح الصندوق في مساعدة هذه الدول في تجنب الأزمات المالية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، إلا أن هناك بعض الآراء المعارضة لسياساته، حيث يرون ضررها أكثر من نفعها وبصفة خاصة على الدول الأكثر فقرًا في العالم. ويرى المعارضون أن التغييرات الكبيرة والسريعة التي تطرأ على الاقتصاد تأثر بالسلب على الفقراء أكثر من غيرهم لأنهم لا يمتلكون المدخرات أو السيولة المالية الكافية لمساعدتهم على التكيف مع تلك التغيرات المفاجئة. وهناك من يرى أن سياسات التثبيت والتكييف الهيكلي التي تنصح بها هاتان المؤسستان تعتبر مفرطة في التعميم وتفتقر الى التمييز الواجب بين ما يلائم صناعة وما يلائم أخرى، وبين ما يتفق مع ظروف دولة وما يتفق مع ظروف دولة أخرى[1].

غير أن الإصلاح الاقتصادي وآلياته المختلفة المبنية على إعادة الهيكلة والخصخصة وتحرير إلى سلبيات منها: الإقصاء والتهميش الاجتماعي والفقر والفاقة والفوارق الجهوية وطرد العاملين وتركز رؤوس الأموال؛ نضيف إليه أن تحرير الأسعار والأسواق أدى الى زيادة معدلات التضخم واختلال الرفاه الاجتماعي. من هنا نستطيع الجزم أنه، وعلى الرغم من النجاحات الاقتصادية التي حققتها سياسات الإصلاح الاقتصادي في العديد من الدول، لم تخل هذه البلدان اجتماعيا من حالة تدهور وتقهقر حتى لا نقول شللا لمعظم الفئات المحدودة الدخل[2].

وما زال هناك جدل مستمر حول نجاعة سياسات الصندوق والبنك، خاصة بشأن عجز الموازنة والدين العام وسياسة الانفاق العام، وهل تكون هذه السياسة انكماشية أم توسعية. الاتجاه المهيمن حاليا هو التقشف وتقليص الانفاق العام بما في ذلك الأجور والانفاق الاجتماعي بدعوى خفض العجز والحد من الاقتراض وتضخم الدين العام. وهو تقشف يُلقي بأعباء حل الازمة على الفقراء والطبقة الوسطى، لا على الأغنياء. وفي كثير من الأحيان تؤدّي شروط الصندوق الدولي إلى ارتفاع لمعدل البطالة، وانخفاض في القدرة الشرائية، وتبعية خاصة غذائية، ويُضاف إليها تفكّك للأنظمة الإنتاجية في العديد من الدول. كما أن الإصلاحات الموصي بها من صندوق النقد الدولي، لم تحسّن أحوال الطبقات الشعبية، إذ صار المواطن البسيط يدفع ثمن تلك الإصلاحات، من خلال ارتفاع أسعار المواد الطاقية والغذائية، وتمديد سن التقاعد، وتزايد خصخصة القطاعات العمومية[3].

يتبنى صندوق النقد الدولي عند تقديم القروض للدول النامية ما يسمى "بالقاعدة الشرطية"، بمعنى التزام الدولة المعنية التي تطلب تسهيلاته بمجموعة من التغيرات الهيكلية على مستوى الاقتصاد الوطني. ويعني هذا المصطلح عموما، إحداث تغيرات جذرية في الهياكل الاقتصادية اتجاه سيادة توجهات نظام السوق الحر في النشاط الاقتصادي محليا وعلى مستوى الدولي، ويعني هذا التوجه على الخصوص تنصيب رأس المال الخاص على أنه الفاعل الرئيسي، وإعلاء الربح على أنه الحافز الأساسي في إحداث النمو الاقتصادي[4].

---

[1] جلال أمين، كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، دار الهلال، القاهرة، 2001، ص 247.

[2] سميرة براهمية رجب، دراسة حول التقارب والتباعد في الاقتصادات النامية: استراتيجيات تنموية وآفاق مستقبلية، بحوث اقتصادية عربية ٦٦ العددان ٦٩ ٧٠ /شتاء ربيع ٢٠١، ص 71

[3] إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014،ص268.

[4] نادر فرجاني، "آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية. 2008، www.freewebtown.com

تتمثل عناصر برنامج الإصلاح التي ينتهجها صندوق النقد الدولي في ثلاثة عناصـر، أولهـا برنامج التثبيت وثانيها برنامج التكييف وثالثها إنشاء صـندوق اجتمـاعي. يتحـدد الأسـاس الذي يبني عليـه صـندوق النقـد لـدولي والبنـك الـدولي وصـفتهما للـدول في أن مـأزق المديونية الخارجية والركود الاقتصادي الذي يلازم الدول الناميـة يرجـع إلى أخطـاء في السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية التي اتبعتها هذه الدول، وعليه فعلى الدولة الــتي تريد الخروج من هذا المأزق أن تقوم بإحداث إصلاحات جذرية في سياستها الاقتصادية، وذلك من خلال برامج التثبيت والتكييف[1].

ويستحوذ الهيكل التنظيمي لكلًا البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على النصيب الأكبر من الانتقادات، حيث أنهما يؤكدان على عدم الموازنة بين الدول الغنية والفقيرة. فبما أن التمويل الذي يحصل عليه صندوق النقد من مساهمات الدول الأعضاء، يعطي الصندوق للدول ذات المساهمات الأكبر حق التصويت والتحكم في القرارات التي يصدرها. ولذلك، يؤكد النقاد خلل ذلك النظام، حيث أن السياسات الاقتصـادية يحـددها الأغنيـاء وينفـذها الفقراء. يُثير بعض الباحثين علامات استفهام عدّة على دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بسبب سيطرة الدول الكبرى على القرارات فيـه، ولا سـيما الولايـات المتحـدة الأميركية التي تسـاهم بالنصـيب الأكـبر من الحصـص فيهمـا. إن حـق البلـد العضـو في الاقتراض ليس مقيّداً بموافقة الصندوق فحسب، إذ يُضاف إليها أن الحد الأقصى للقرض مُحدّد حسب حصّة البلد العضو في الصندوق لدى البنك المركزي المعني لدعم احتياطاته الدولية. كما أن قروض الصندوق مشروطة بالسياسات، بمعنى أن الشروط تساعد على ضمان عدم استخدام البلد المعني لقروض الصندوق لإنشاء المزيد من الديون، وبالتالي تأجيل الاستحقاقات المالية له[2].

ثانيا: تطور العلاقة التاريخية بين المؤسستين والدولة التونسية:

رغم قدم العلاقة بين تونس والمؤسستين الدوليتين، الا أنه يمكن تقسيمها الى مرحلتين وفقاً لقوة هذه العلاقة وتطورها الكبير، بمقيـاس حجم التـدخل والقـروض والتسـهيلات المقدمة للدولة التونسية:

❖ المرحلة الاولى: منذ قيام الدولة حتى عام 2011

[1] كريمة محمد زكي، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، الطبعة الأولى ، منشأة المعارف ، الإسكندية ، 2004، ص 53.

[2] برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، الجزائر، 2009، ص 43، 58.

بدأت المرحلة الاولى بين تونس وصندوق النقد الدولي بقانون رقم 78-57 المؤرخ في 31 ديسمبر 1957 (أي منذ تأسيس الدولة الوطنية) بالانخراط في الصندوق، من خلال مساهمة مالية بحصة أولية مقدارها 12 مليون دولار أمريكي، أي ما يقارب 22.7 مليون دينار تونسي، ومنذ ذلك التاريخ، وافقت الدولة التونسية كل خمس سنوات في الـترفيع في حصتها[1]. خلال هذه المرحلة وحتى منتصف الثمانينات كانت العلاقـة محـدودة بحكم الاقتصاد التونسي، نشأ بالرغم من انطلاقته شبه الليبرالية، في أحضان الدولة. وقد تعزز هذا التوجه منذ بداية الستينات، عندما قررت الدولة التدخل المباشر في بناء المؤسسات الاقتصادية وإدارتها فكان قرار تأميم الأراضي من أيدي المعمرين وإرساء نظام التقاعد وبعث العديد من المشاريع الاقتصادية التابعة للقطاع العام. أدى هـذا التوجـه إلى بـروز مركزية دور الدولة وتحولت إلى ما أصبح يعرف فيما بعد برأسمالية الدولة القائمة على مبدأ التخطيط الاقتصادي أو سياسة التعاضد[2].

إن خيار الاقتصاد الموجه لم يدم طويلا، فمع بداية عشرية السبعينات أقرت الدولة مبدأ الليبرالية الاقتصادية على أرضية نتائج مؤتمر المنسـتير للحـزب الاشـتراكي الدسـتوري الذي أقر حل العديد من التعاضديات التجارية، التفويت في حصص من الأراضي المؤممة، بروز شعار تطهير المؤسسات الصناعية بتحويلها من القطاع العام إلى القطاع الخاص. وقد تلا ذلك إصدار مجموعة من التشـريعات مثلت الإطـار القـانوني الـذي سـاعد على التحول نحو الليبرالية الاقتصادية لعل أبرزها قانون تشجيع الاستثمار وخاصة الاجنبي عام 1972، وغيره من القوانين. إلا أن هذه المسار قد صاحبه نزوح ريفي نحو مراكز المدن وتوسع الأحياء العشوائية وما يعنيه ذلك من تهميش وتفقير للطبقات الشعبية، وبالتوازي مع ذلك تفاقم حركة إضرابية وصلت أوجها فيما يعرف بأحداث يونيو 1978.

في ظل هذه الظروف، بدأت تونس بالتعاطي مـع سياسـات الصـندوق، أي، في فـترة السبعينات حين تفاقمت الأزمة الاقتصادية وتزايدت الديون الخارجية وارتفعت فوائـدها إلى أن وصل الأمر إلى العجز عن دفع أعبائها، وما ترتب عن ذلك من المطالبة بجدولة الديون واهتزاز ثقة الأسـواق النقديـة ووقـف القـروض والاضـطراب المتزايـد للأوضـاع الاقتصادية والاجتماعية ...الخ، وهو ما أدى إلى قبول شروط صندوق النقد الدولي، باعتبار ذلك يساعد على الحصـول على قـروض جديـدة وعلى إعـادة جدولـة الـديون القديمـة. وبالتنسيق مع صندوق النقد الدولي إلى تبني مشروع الإصلاح الهيكلي الذي فرضته هذه المؤسسات المالية الدولية بداية من سنة 1986، والمتمثل في:

- التقليص من تدخل الدولة في المجال الاقتصادي
- ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات
- وإيلاء هذه المهمة إلى القطاع الخاص الذي يستند إلى معايير الجدوى الاقتصادية.

✓ العلاقة مع البنك الدولي:

تطورت العلاقة في هذه المرحلة أيضاً مع البنك الدولي حيث استجابت الدولة في تونس إلى البرنامج الذي ابتكره البنك منتصف الثمانينات الذي أطلقت عليه تسمية " الاقتراض

[1] طارق الكحلاوي، تونس وصندوق النقد الدولي... السياسة الفعلية، الجمعة، 25 سبتمبر 2015. https://arabi21.com/story/861317/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D9%88%D8%B5%D 9%86%D8%AF%D9% 88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7 %D9 %84%D8%AF%D9%88%D9 %84%D9%8A%E2%80%A6-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D 9%8A %D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A9

[2] سالم لبيض، ثقافة المؤسسة و أثر العولمة في المغرب العربي : مثال تونس، سبتمبر 2012، http://journals.openedition.org/insaniyat/7060;DOI

الخـاص بـالتكيف الهيكلي" والـذي ينطلـق من أن القـروض الخاصـة بتمويـل الـبرامج القطاعية لم تنجح في تسديد تمويلها، لذلك يجب إدخال تعديلات جوهرية على السياسات الاقتصادية للبلد المـدين وإصـلاح للمؤسسـات والانفتـاح على الخـارج وتنميـة صـادراته وتحرير التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبي وإبعاد الدولة تدريجيا عن التـدخل في آليـات السوق.

❖ المرحلة الثانية منذ العام 2011 حتى الآن (2020)

دخلت تونس بعد أحداث ثورة عام 2011، مرحلة سياسية جديدة من تاريخها السياسي. وقد اتسـمت سـنوات مـا بعـد الثـورة بعـدم الاسـتقرار الامـر الـذي انعكس على الاداء الاقتصادي، حيث تستغرق الإنجازات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي وقتا أطــول من المتوقع. وبسـبب التـأخير في تنفيـذ الإصـلاح، نتيجـة الحـوادث ذات الصـلة بـالأمن والاضطرابات الاجتماعية وعدم الاستقرار الإقليمي (بما في ذلك ليبيا المجاورة)، لم يبلغ متوسط النمو الاقتصادي سوى 1.4٪ بعد الثورة (مقابـل 4،4٪ خلال السـنوات الخمس التي سبقت الثورة)؛ وبلغ متوسط معدل الاستثمار الإجمالي 22.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 24.6 في المائة)؛ وبلغ متوسط نمو الصادرات 2.2 في المائة سنويا (مقابل 5.1 في المائة)؛ وبلغ معدل البطالة 16.2 في المائـة (مقابـل 12.7 في المائة). دفعت هذه التراجعات الخطيرة تونس للاستعانة بصندوق النقد والبنك الدوليين، حيث بدأت العلاقة مع هاتين المؤسستين في التطـور السـريع، في محاولـة من تـونس لتوفير مصادر تمويل خارجية لعملية التنمية والاصلاح الاقتصادي.

✓ العلاقة مع الصندوق:

لقد بدأت المرحلة الثانية فعلياً بين الصـندوق وتـونس بزيـارة رئيس الصـندوق السـيدة كريستين لاغارد لتونس بداية العام 2012، والتي اكدت في كلمتها في نهاية الزيارة على بدء هذه المرحلة بقولها: "والصندوق شريك لتونس وهـو على اسـتعداد لتقـديم العـون بالطريقة التي يراها الشعب التونسي ملائمة. بما في ذلك المساعدات المالية. ويختلف الصندوق في عام 2012 عمـا كـان عليـه في السـابق ولا يـزال في تواصـل وثيـق مـع السلطات التونسية منذ بدء الثورة عن طريق المساعدة الفنية والحوار بشأن السياسات الاقتصادية فيما يتعلق بالخيارات التي تنظر فيها السلطات لمواكبة الهبـوط الاقتصـادي الحالي ووضع إطار متوسط الأجل للاقتصاد الكلي"[1]. شهدت سنوات ما بعـد الثـورة (2012-2020) زيارات مكوكية ومنتظمة لفريق صـندوق النقـد، واتفاقيـات ماليـة وفنيـة متعددة، وصدرت العديـد من التقـارير عن التطـورات الاقتصـادية في تـونس، وجـولات متنوعة ومستمرة وحادة من الحوار والتفاوض حول القـروض ومتطلباتهـا، والاجـراءات التي يجب أن تقوم بها تونس. ومن أبرز الاتفاقيات التي تمت بين الطرفين:

- اتفاق يونيو 2013، حيث وافق المجلس التنفيذي للصندوق على عقد اتفاق للاستعداد الائتماني مدته 24 شهرا، وذلك لدعم برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي وضعته السلطات للفترة (2013-2015) بغية تقويـة الحـواجز الوقائيـة الماليـة والخارجيـة والعمـل على تحقيق نمو شامل بمعدلات أعلى. على أن يخضع البرنامج لثماني مراجعـات خلال تلـك الفترة، وبمقتضى اتفاق الاستعداد الائتماني، يُتاح لتونس الاستفادة من موارد الصندوق في الحدود العادية بنسبة تصل الى 400% من حصة عضويتها[2].

[1] صندوق النقد الدولي، بيان السيدة كريستين لاغارد، مدير عام صندوق النقد الدولي، في ختام زيارتها إلى تونس، 2 فبراير 2012.

- وافق المجلس التنفيذي للصندوق على عقد اتفاق ممدد مع تونس في إطار "تسـهيل الصندوق الممدد" وذلك في مايو 2016، لدعم برنامج الاصلاح المالي في البلاد والموضح بالتفصيل في الرؤية الاقتصـادية للسـلطات. ويهـدف هـذا البرنـامج لـدعم تحقيـق نمـو اقتصادي اقوى وأكثر احتواء للجميع من خلال دعم الاستقرار الاقتصادي الكلي، واصلاح المؤسسات العامة، بما فيها المدنية، وتسهيل الوساطة المالية، وتحسين مناخ الاعمال. يصرف المبلغ المتفق عليه (2.9 مليار دولار) على مراحل أثناء فترة البرنامج، على أن يخضع لثمان مراجعات في تلك الفترة[1].

- وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على صرف قرض لتونس بقيمــة 745 مليون دولار أمريكي، وذلك لدعم الإجراءات الطارئة الـتي اتخـذتها السـلطات لاحتـواء انتشار الفيروس وتخفيف تداعياته الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية في سياق من عدم اليقين غير المسبوق. وتتضمن هذه الإجراءات زيادة الإنفاق على القطاع الصحي، وتقوية شبكات الضمان الاجتماعي، ودعم الشركات الصـغيرة والمتوسـطة الـتي تضـررت من الأزمة. وسيضمن تمويل الصندوق أيضا وجـود مسـتوى كـافٍ من الاحتياطيـات الدوليـة وتحفيز المانحين على تقديم تمويل إضافي[2].

✓ العلاقة مع البنك الدولي:

- كانت استجابت الدولة في تونس إلى البرنامج الذي ابتكره البنك الدولي منذ منتصف الثمانينات، من التدخلات المبكرة للبنك في سياسات الاقتصاد التونسي، أطلقت على هذا البرنـامج تسـمية " الاقـتراض الخـاص بـالتكيف الهيكلي " والـذي ينطلـق من أن القروض الخاصة بتمويل البرامج القطاعية لم تنجح في تسـديد تمويلهـا، لـذلك يجب إدخال تعديلات جوهرية على السياسات الاقتصادية للبلد المدين وإصلاح للمؤسسات والانفتاح على الخارج وتنمية صادراته وتحرير التجارة وتشجيع الاستثمار الأجنبي وإبعاد الدولة تدريجيا عن التدخل في آليات السوق.
- عقد البنك الدولي اتفاقية برنامج استراتيجية الشراكة مع تونس في السنوات المالية 2010-2013، يتضمن هذا البرنامج على مسـاعدات فنيـة (كلهـا من خلال مؤسسـة التمويل الدولية) في عدة مجالات تتمثل في: حوكمـة الشـركات، مبـادرة التعليم من أجل التشغيل للشباب العربي، تيسير نفاذ المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى التمويل، الخدمات الاستشارية بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخـاص في مجال البنية الأساسية، الاسـتثمار في الصـناعات كثيفـة اليـد العاملـة وعاليـة القيمـة المضافة. اشتمل برنـامج اسـتراتيجية الشـراكة مـع تـونس لفـترة السـنوات الماليـة 2010-2013 أيضا على الدراسات/المساعدات الفنية التاليـة الخـدمات الاستشـارية والتحليلية بشـأن التكـاليف الجهويـة لتـدهور الميـاه، والعمـل الاقتصـادي والقطـاعي البرامجي بشأن الطاقة، والحوافز الجهوية لإدارة الطاقة، والطاقة الشمسية المركَّزة

[2] صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يوافق على اتفاق للاستعداد الائتماني مدته 24 شهراً مع تونس، بيان صحفي رقم 202/13، يونيو 2013.

[1] صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يوافق على عقد اتفاق ممدد مع تونس، بيان صحفي رقم 238/16، مايو 2016.

[2] صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يوافق على صرف 745 مليون دولار أمريكي لتونس لمواجهة جائحة كوفيد-، بيان صحفي ابريل 2020، https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/10/pr20144-tunisia-imf-executive-board-approves-a-us-745m-disbursement-address-covid19-pandemic

(دراسات ومساعدة فنية)، والخدمات الاستشارية والتحليلية بشأن استراتيجية النقل منخفض الانبعاثات الكربونية، والمساعدة الفنية بشأن إعداد الميزانية استناداً إلى الأداء، والمساعدة الفنية بشأن الإدارة المالية العمومية (متابعة المحاسبة والمراجعة وفقاً لتقارير التقيُّد بالمعايير والقواعد)، وأثر تغيُّر المناخ على المدن الساحلية-تونس

- بناء على ما سبق بدأ البنك الدولي سلسلة من الاصلاحات في إطار سلسلة قروض تمويل سياسات التنمية من الأولويات، ومن ثم متابعة تنفيذ وتقييم الإجراءات والإصلاحات التي تم دعمها كجزء من سلسلة قروض تمويل سياسة التنمية بين عامي 2012-2015. وقد نظمت بعثة مشتركة للتعرف عن قرب/الإشراف في مارس 2016. وتم تصميم برنامج تمويل السياسات التنموية ملائما للسياق القطري ويعالج المخاطر السياسية والمؤسسية بشكل صريح، وقد طبق بشكل منهجي في مجالات الإصلاح التي تغطيها سلسلة قروض سياسات التنمية. والهدف هو مساعدة البنك على فهم أفضل شروط النجاح في اعتماد وتنفيذ الإصلاحات، وعلى هذا الأساس، تحديد المساعدة التقنية ذات الصلة للحكومة لتصميم وتنفيذ الإصلاحات السليمة لا من الناحية الفنية فقط، بل كذلك من الناحية المؤسسية والسياسية. كما أن توقيت تنفيذ سلسلة تمويلات سياسات التنمية التي ينفذها البنك الدولي سيكون أساسيا لنجاحها: فنظرا للمخاطر السياسية وللطبيعة المثيرة للجدل للإصلاحات[1].
- تركز المشاريع الممولة من البنك الدولي، في إطار أداة تمويل المشروعات الاستثمارية على القضايا الأساسية التي تواجه تونس، وهي خلق الفرص الاقتصادية في المناطق الداخلية، والتركيز على الشباب، واستخدام التكنولوجيا لمعالجة حالات الإخفاق في تقديم الخدمات. وأدت الصعوبات التي واجهت تنفيذ المشاريع وتأخر تاريخ سريان 3 مشاريع، وتفاقم هذا الوضع بسبب أزمة كورونا، إلى انخفاض معدل الصرف وأداء الحافظة. وتشمل جهود البنك الدولي في تونس عملية طارئة جديدة للتصدي لجائحة كورونا، فضلا عن إعادة هيكلة العديد من مشاريع المحفظة بصورة جوهرية لتحقيق ما يلي:
- (1) زيادة السيولة الفورية لتمويل المعدات والإمدادات اللازمة للمستشفيات ومنشآت الرعاية الصحية اللازمة لمعالجة مصابي كورونا؛
- (2) المساعدة على التخفيف من الأثر الاقتصادي والاجتماعي[2].
- وبالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي، قاد البنك الدولي أيضا عملية لمساندة الموازنة العامة للدولة مع مجموعة من المانحين - اليابان، والبنك الألماني للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية، والبنك الأفريقي للتنمية، وتمت الموافقة على هذه العملية في 12 يونيو/حزيران 2020.
- وبالنسبة للسنة المالية 2021، يخطط البنك الدولي لتنفيذ 4 عمليات: البرنامج المتكامل للصمود في مواجهة الكوارث في تونس (من خلال أداة تمويل البرامج وفقًا للنتائج) ومشروع ممر التنمية الاقتصادية في تونس (من خلال أداة تمويل المشروعات الاستثمارية)؛ ومشروع دعم قطاع الصرف الصحي على أساس الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص بتونس (من خلال أداة تمويل المشروعات الاستثمارية)؛ ومشروع الإدارة المستدامة لأراضي الواحات في تونس (من خلال أداة تمويل المشروعات الاستثمارية). وتجري حاليا مناقشات بشأن ترتيبات ضمان المخاطر مع الشركاء لإتاحة الفرصة للبنك الدولي للاستمرار في تنفيذ برنامجه الإقراضي.

---

[1] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وثيقة البرنامج بخصوص مقترح قرض بمبلغ 500 مليون دولار لفائدة الجمهورية التونسية
من أجل تمويل السياسات التنموية الخاصة بمناخ الأعمال وريادة الأعمال، ابريل 2017، ص 34.

[2] https://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/overview

- تجدر الإشارة إلى أن هناك 15 مشروعا قيد التنفيذ للبنك الدولي للإنشاء والتعمير في تونس. وهناك 13 عملية ممولة وفق أداة تمويل المشـروعات الاسـتثمارية؛ وعمليـة ممولة في إطار أداة تمويل البرامج وفقًا للنتائج؛ وعملية ممولة في إطار أداة تمويل سياسات التنمية[1].
- عقد اتفاقية شراكة بين البنك الدولي وتونس "إطار الشراكة مع تونس"، الذي اشـترك في إعداده البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، يغطي فترة السـنوات الماليـة 2016-2020. وقـد تم إدراجـه في حكومة تونس في مذكرة التوجه الاسـتراتيجي الصـادرة عن الحكومـة التونسـية في سبتمبر 2015 واستراتيجية مجموعة البنك الدولي الصادرة في أكتوبر 2015 لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يتألف إطار الشراكة من ثلاث ركائز. وتشدد الركيزة الأولى على تدعيم الإدارة الاقتصادية وإدارة المالية العامة وتحسين بيئة الأعمـال من أجل إحداث فرص الشغل وتشجيع الابتكار بقيادة القطاع الخاص[2].
- وافق البنك الدولي عام 2017 على تمويل السياسات التنموية الخاصة بمنـاخ الأعمـال وروح المبادرة، ومن شأن هذا التمويل أن يساعد تونس على تحقيق نمو أقوى وأكثر شمولا، وخلق فرص العمل بقيـادة القطـاع الخـاص، ولا سـيما من خلال تحفـيز روح المبادرة.

ثالثا: حجم ونوع القروض التي تلقتها تونس من هاتين المؤسستين:

❖ قروض صندوق النقد:

- بدأت المرحلة الاولى بين تونس وصندوق النقد الدولي بقانون رقم 78-57 المؤرخ في 31 ديسمبر 1957 (أي منذ تأسيس الدولة الوطنية) بالانخراط في الصندوق، من خلال مساهمة مالية بحصة أولية مقدارها 12 مليون دولار أمريكي، أي ما يقارب 22.7 مليون دينار تونسي، ومنذ ذلك التاريخ، وافقت الدولة التونسية كل خمس سنوات في الـترفيع في حصتها التي تبلغ حاليا 405 ملايين دولار أمريكي.

❖ منـذ ذلـك التـاريخ حصـلت تـونس على خمسـة انـواع من "التسهيلات" من الصندوق:

1- قروض قصيرة المدى: حصلت تـونس خلال الفـترة 1966-1970 على 6 قروض بمبلغ جملي قدره 74.4 مليـون دولار، وسـنة 1986على قـرض بمبلـغ 128.6 مليون دولار.

2- التمويل التعويضي سنة 1977: قرض بمبلغ قـدره 33.9 مليـون دولار، وآخر سنة 1986 بمبلغ قدره 162 مليون دولار.

3- التسهيل الممتد: تمت الاستفادة من هذا التسهيل بتـاريخ 25 يوليـو 1988 بمبلغ قدره 293 مليون دولار، وذلك في إطار دعم برنامج "التصـحيح الهيكلي" للاقتصاد التونسي.

---

[1] المرجع السابق.

[2] البنك الدولي للإنشاء والتعمير ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، إطار الشراكة عن: الجمهورية التونسية لفترة السنوات المالية 2016-2020، 19 أبريل 2016، ص vii.

4- **اتفاق الاستعداد الائتماني**: (يونيو 2013) ما يعادل 1,7 مليار دولار (3.21 مليار دينار تونسي) بسعر فائدة بحوالي 1.07 بالمائة، يتم تسديد كلّ قسط على مدى 5 سنوات مع فترة إمهال بـ 3 سنوات. ويدعم هذا الاتفاق برنامج "إصلاحات هيكلية" تمتد على مدى سنتين، وتشمل عديد المجالات وخاصة السياسات الاقتصادية والمالية والقطاع المالي والبنكي[1].

5- **اتفاق ممدد مع تونس:** مايو 2016 بقيمة 2.9 مليار دولار أمريكي في إطار "تسهيل الصندوق الممدد" لمدة 48 شهراً وبقيمة تعادل 2.046625 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 2.9 مليار دولار أمريكي)، أو 375 % من حصة عضوية تونس في الصندوق لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي في البلاد والموضح بالتفصيل في الرؤية الاقتصادية. يتاح لتونس صرف مبلغ فوري يعادل 227.29 مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 319.5 مليون دولار أمريكي)؛ ويصرف باقي المبلغ على مراحل أثناء فترة البرنامج، على أن يخضع لثمان مراجعات في تلك الفترة[2].

❖ قروض ومشاريع البنك الدولي[3]:

1- تمويل مشروع طارئ للتصدي لجائحة كورونا (بتكلفة بلغت 20 مليون دولار).

2- بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي، قاد البنك الدولي أيضا عملية لمساندة الموازنة العامة للدولة (بقيمة 175 مليون دولار) مع مجموعة من المانحين - اليابان، والبنك الألماني للتنمية والوكالة الفرنسية للتنمية، والبنك الأفريقي للتنمية، وتمت الموافقة على هذه العملية في 12 يونيو/حزيران 2020. ويمكن أن تصل المساهمات الإجمالية، بما في ذلك المساعدة المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي لتدعيم الاقتصاد الكلي، إلى 1.3 مليار دولار.

3- هناك 15 مشروعا قيد التنفيذ للبنك الدولي للإنشاء والتعمير في تونس، بإجمالي ارتباطات 1.66 مليار دولار.

4- هناك 13 عملية ممولة وفق أداة تمويل المشروعات الاستثمارية (بقيمة 1.03 مليار دولار)؛ وعملية ممولة في إطار أداة تمويل البرامج وفقًا للنتائج (بقيمة 430 مليون دولار)؛ وعملية ممولة في إطار أداة تمويل سياسات التنمية (بقيمة 175 مليون دولار)؛ ومنحتان (بقيمة 14.63 مليون دولار) في حافظة المشروعات الحالية.

5- مشروع بتكلفة 100 مليون دولار لمساندة جهود تحسين إدارة الغابات، والمراعي، والأراضي الزراعية، وُقع في مارس 2017، من أجل زيادة فرص العمل وزيادة الدخل في إقليمي الشمال الغربي والوسط الغربي حيث يتركز نحو نصف الشريحة الأشد فقراً من السكان. ومع معالجة التأثيرات الناتجة عن تغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية للأراضي، والتي تعد أساسية لحماية سبل

[1] صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يوافق على اتفاق للاستعداد الائتماني مدته 24 شهراً مع تونس، بيان صحفي رقم 202/13، يونيو 2013.
[2] صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يوافق على عقد اتفاق ممدد مع تونس، بيان صحفي رقم 238/16، مايو 2016.
[3] يعتمد استعراض قروض ومشاريع البنك على المصدر التالي، ما لم يُذكر غير ذلك:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/overview

العيش المحلية التي تعتمد اعتماداً كبيراً على الزراعة والغابات والمراعي، فـإن الإدارة المتكاملة للغابات والمراعي يمكن أن ترفع قيمة النـاتج من 16 مليـون دولار حالياً إلى 75 مليون دولار، ويمكنهـا أيضـاً من خلـق نحـو 25 ألـف فرصـة عمل[1].

6- وبالنسبة للسنة المالية 2021، يخطط البنك الدولي لتنفيذ 4 عمليات: البرنـامج المتكامل للصمود في مواجهة الكوارث في تونس بقيمة 25 مليون دولار تمويل مشترك من الوكالة الفرنسية للتنميـة بقيمـة 50 مليـون دولار)؛ مشـروع ممـر التنمية الاقتصـادية في تـونس (من خلال أداة تمويـل المشـروعات الاسـتثمارية بقيمة 200 مليون دولار)؛ ومشروع دعم قطـاع الصـرف الصـحي على أسـاس الشـراكة بين القطـاعين العمـومي والخـاص بتـونس (من خلال أداة تمويـل المشـروعات الاسـتثمارية بقيمـة 133.5 مليـون دولار)؛ ومشـروع الإدارة المسـتدامة لأراضـي الواحـات في تـونس (من خلال أداة تمويـل المشـروعات الاستثمارية بقيمة 50 مليون دولار.

7- وافق البنك الدولي عام 2017 على تقديم قرض بمبلغ 500 مليون دولار، بهدف تمويل السياسات التنموية الخاصة بمناخ الأعمـال وروح المبـادرة، ودعم جهـود الإصلاح التي تبذلها الحكومة التونسية للإصـلاح في مشـروع الخطـة الخماسـية للحكومة للفترة 2016-2020، والتي يعد تنفيذها أمرا ضروريا لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة الجديـدة. ومن شـأن هـذا التمويـل أن يسـاعد تونس على تحقيق نمو أقوى وأكثر شمولا، وخلق فرص العمـل بقيـادة القطـاع الخاص، ولا سيما من خلال تحفيز روح المبادرة.[2]

رابعـا: كيـف اثـرت هـذه العلاقـات على السياسـات الاقتصادية في آخر 30 عاما:

أشرنا مسبقاً الى أن الاقتصاد التونسي نشـأ بـالرغم من انطلاقتـه شـبه الليبراليـة، في أحضان الدولة. وقد تعزز هذا التوجه منذ بداية الستينات، عندما قـررت الدولـة التـدخل المباشر في بناء المؤسسات الاقتصادية وإدارتها فكان قـرار تـأميم الأراضـي من أيـدي المعمرين وإرساء نظام التقاعد وبعث العديد من المشاريع الاقتصـادية التابعـة للقطـاع العام. أدى هذا التوجه إلى بروز مركزية دور الدولة وتحولت إلى ما أصبح يعرف فيما بعد برأسمالية الدولة القائمة على مبدأ التخطيط الاقتصادي أو سياسة التعاضد. وتميّزت هذه المرحلة بإتباع سياسة ليبراليّة قائمة على تشجيع الاستثمار والتّجـارة الخارجيّـة بجـانب سيطرة الدّولة على القطاعات والمؤسّسات الحيويّة، من أجلها حصـلت الحكومـة على امتيازات جبائيّـة وتسـهيلات في القـروض في الخماسـيّة الـتي تلت الاسـتقلال لتحفـيز مشاركة أكبر للقطاع الخاص[3].

---

[1] البنك الدولي، بيان صحفي، 100 مليون دولار لحماية البيئة والنهوض بالتنمية في أقاليم تونس الأكثر فقراً، مارس 2017، https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/03/14/us-dollar-100-million-to-protect-the-environment-and-promote-development-in-tunisia-s-poorest-regions

[2] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وثيقة البرنامج بخصوص مقترح قرض بمبلغ 500 مليون دولار لفائدة الجمهورية التونسية
من أجل تمويل السياسات التنموية الخاصة بمناخ الأعمال وريادة الأعمال، **أبريل** 2017.

[3] فاتن المبارك، التجربة التنموية في تونس: الإشكالات والأفاق، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 2 العدد 2، ديسمبر 2016. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52935

الا أن خيار الاقتصاد الموجه لم يدم طويلا، فمع بداية عشرية السبعينات أقـرت الدولـة مبدأ الليبرالية الاقتصادية وتلا ذلك إصدار مجموعة من التشريعات مثلت الإطار القانوني الذي ساعد على التحول نحو الليبرالية الاقتصادية لعل أبرزها قـانون تشـجيع الاسـتثمار وخاصة الاجنبي عام 1972، وغيره من القوانين. واتّجهت البلاد منذ ذلك الحين عمليّا إلى اقتصاد السّوق، واتّخـذت الحكومـة خطـوات عمليّـة لتحجيم تـدخّل الدّولـة في القطـاع الصّناعي وقامت بتشجيع القطاع الخاص. وتعزّز أداء الاقتصـاد التّونسـي بإنشـاء نظـام "حـوافز الاسـتثمار الأجنـبي" في عـام 1971، الـذي منح عـدّة حـوافز ضـريبيّة وماليّـة للمستثمر الأجنبي، من بينها إعفاء المواد الخام والمعـدّات الـتي تـدخل في الإنتـاج من الرّسوم الجمركيّة، ومنح إعفاء ضريبي لمدّة 10 سنوات، مع حرّيّـة تحويـل الأربـاح إلى الخارج. وقد أتاح ذلك لتونس جلب الاستثمارات الأجنبيّـة المباشـرة، خاصّـة الصّـناعات التّحويليّـة، وخلـق الكثـير من فـرص العمـل في قطـاع الملابس وغـيره من قطاعـات الصّناعات التّحويلية[1].

في ظل هذه الظروف، فترة السبعينات، حين تفاقمت الأزمة الاقتصادية وتزايدت الديون الخارجية وارتفعت فوائدها إلى أن وصل الأمر إلى العجز عن دفع أعبائها، وما ترتب عن ذلـك من المطالبـة بجدولـة الـديون واهـتزاز ثقـة الأسـواق النقديـة ووقـف القـروض والاضطراب المتزايد للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ...الخ، لجأت تـونس الى صـندوق النقد وقبول شروطه، باعتبار ذلك يساعد على الحصول على قروض جديدة وعلى إعادة جدولة الديون القديمة. وبالتنسيق مع صندوق النقد الدولي تبنت تونس مشروع الإصلاح الهيكلي الذي فرضته هذه المؤسسات المالية الدوليـة بدايـة من سـنة 1986، ومن ثم صيغت سياستها الاقتصادية لتحقيق أهداف الإصلاح الهيكلي، المتمثلة في:

- التقليص من تدخل الدولة في المجال الاقتصادي
- ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات
- وإيلاء هذه المهمة إلى القطاع الخاص الذي يستند إلى معايير الجدوى الاقتصادية.

ومن أبرز السياسات التي تمت وفقاً لهذا البرنامج سياسة خصخصة المؤسسات العامة، فقد برز برنامج خصخصة المؤسسات العموميـة ضـمن اتجـاه الانفتـاح الاقتصـادي غـير المشروط على السوق العالمية. وبغض النظر عن مدى صحة هذا الاتجاه فإن الهدف من الخصخصة هو تمكين البلدان المدينة من تسديد ديونها عبر بيع مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص ونقل ملكيتها لصالح الدائنين وهي أخطر مراحل المديونية الخارجية. ولم يقتصر برنامج خصخصة المؤسسات على تلك التي تعيش صعوبات مالية أو المفلسة منها أو الصغيرة، بل شمل كافة مؤسسات القطاع العام، كمـا ورد ذلـك في المخطـط التاسع للتنمية.

لقد تعثرت عملية الخصخصة في البداية بسبب ضعف الإمكانيات المالية للقطاع الخاص وضعف الدور الذي تقوم به البورصة في هذا المجال، وعدم اهتمام المستثمرين الأجانب، إلا أن تدخل صندوق النقد الدولي قد ساعد على دفع الدولة إلى الإسراع في خصخصة كثير من المؤسسات من ذلك بعض المؤسسات التي توصف بالاستراتيجية، وهو ما دعم الاستثمار في القطاع الخاص. ويتم تمويل هذه المؤسسات خاصة بواسطة قروض بنكية وبصفة استثنائية بواسطة الموارد الداخلية[2].

السياسة الاقتصادية بعد الثورة:

نفَّـذت السـلطات مزيجـا من السياسـات التوسـعية لتلبيـة المطـالب الاجتماعيـة ودعم الاقتصاد. ومع زيادة الإنفاق الجاري في الميزانية نتيجة لزيـادة فـاتورة الأجـور، وزيـادة

[1] المرجع السابق، ص 7.
[2] سالم لبيض، مرجع سابق، ص 7.

الـدعم على الغـذاء والطاقـة، واتخـاذ تـدابير اجتماعيـة جديـدة، وكـذلك زيـادة الإنفـاق الرأسمالي وأدى هبوط النشاط الاقتصادي، لا سيما في قطاع السياحة، إلى تدهور جودة حافظة البنوك. واستجابة لذلك، قام البنك المركزي بإرخاء شروطه التنظيمية للسـماح للبنوك بإعادة هيكلة القروض للشركات المتضررة من الركود وضـخ سـيولة كبـيرة في النظام المصرفي لمساعدة البنوك في منـاخ يـتراجع فيـه أداء الأصـول، ونتيجـة لـذلك، أصبحت معظم البنوك شديدة الاعتماد على إعادة التمويل من البنك المركزي[1].

لم تتمتع السياسة الاقتصادية الكلية، المعتمدة عام 2011، بمعالم واضحة؛ إذ كانت قائمة على سياسات وبرامج اجتماعية لم يكن لها تأثيرات إيجابية على النمو الاقتصادي بقدر ما مثَّلت عبئًا إضافيًّا على ميزانية الدولة كانت انعكاساته على المالية العامة متواصلة إلى حدٍّ الآن مثل برنامج "أمل" الذي يمنح راتبًا شهريًّا للعاطلين عن العمل أصحاب الشهادات العليا، أو الحفاظ على نظام دعم المحروقات والنقل العمومي والمواد الأساسية بـدون إرساء نظـام اسـتهداف مسـتحقيه إلى أن ارتفعت نسـبة الـدعم من 2.4% من النـاتج المحلي الإجمالي عام 2010 إلى 4.5% عام 2011 مع الإشارة إلى أن 70% من الدعم على المحروقات يستفيد منه 20% من أصحاب الدخل الأكثر ارتفاعًا وأن هذا الدعم غير موجه كليًّا للمستهلكين النهائيين للمحروقات بل كذلك للعجز الناجم عن إدارة الشركات العمومية النفطية والمنتِجة للمحروقات.

أما فيما يخص السياسة النقدية فإنها كانت توسعية بحيث تم التخفيض في سعر الفائدة إلى أدنى مستوياتها (3.5%) مع خفض نسبة الاحتياطي الإجباري إلى 2% بعد أن كـان أكثر من 12%. وقد جذبت هذه السياسة العديد من انتقادات المختصين؛ حيث إنهـا لم تسهم لا في دفع الاقتصاد؛ إذ إن نسبة النمو أصبحت سلبية (-1.9 %) عام 2011، ولا في تقوية هيكلة البنوك التجارية بل إن نسبة سندات الديون المتعثرة قد ارتفعت من 13% إلى أكـثر من 16%؛ ذلـك أن الكتلـة النقديـة الموجهـة إلى السـوق النقديـة من البنـك المركزي كانت غير مستعملة عام 2011 للزيادة في القروض الإنتاجية الـتي انخفضـت في فترة أَخَذَ الناس يسحبون فيها أموالهم من البنوك الأمر الذي دفع البنك المركزي إلى هذه السياسة التوسعية اجتنابًا لانهيار النظام المصرفي حسب رأي المحافظ.[2]

بعد موجة تراجع المؤشرات الاقتصادية الكلية، وزيادة أعباء الدين وعجز الموازنة وتواضع معدلات النمو، وفي ظل الاتفاق على قرض كبير من صندوق النقد، تبنت تونس سياسات اقتصادية تتناسب مع الاتفاق مع الصندوق والذي يتمحور حول تقويـة الحـواجز الوقائيـة المالية والخارجية، من خلال وضع سياسة مالية تقشفية وتجنب مزاحمة القطاع الخاص، واعتماد سياسة مالية رشيدة تهدف الى احتواء التضخم بالإضافة الى زيادة مرونة سعر الصرف وإرساء دائم النمو الاقتصادي من خلال ضبط أوضاع المالية العامة على المدى المتوسـط، وتنفيـذ جـدول اعمـال طمـوح للإصـلاح الهيكلي يسـاعد عـل بنـاء النمـوذج الاقتصادي التونسي عن طريق تشجيع القطاع الخاص والحد من شيوع تدخل الدولة[3].

وبناء على هذا البرنامج وضعت تونس سياساتها الاقتصادية للمرحلة المقبلة، خاصة فيما يتعلق بسياسة مالية تقشفية وإصلاح جباية الإيرادات، وتخفيض دعم الطاقة.

وبدأ تشديد السياسة النقدية يخفض التضـخم، كمـا سـمح تقليص التـدخلات في سـوق الصرف الأجنبي بأن يكون سعر الصـرف انعكاسـا أفضـل لأساسـيات الاقتصـاد. كـذلك التزمت الحكومة التونسية بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية المتفق عليهـا، وخاصـة تلـك الـتي يوليها الصندوق أولوية قصوى كإعادة رسملة وهيكلة البنوك العمومية، وإحـداث شـركة التصرف في الأصول المتعلقة بالقروض المعدومـة لـدى البنـوك، الـتي تهم بالخصـوص قطاع السياحة، وعدد من "الإصلاحات" الأخـرى مثـل الإصـلاح الجبـائي واعتمـاد مجلـة استثمار جديدة، واعتماد قاعدة احتساب جديدة للتعديل الآلي لأسعار المحروقات[4].

---

[1] صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2012 مع تونس، نشرة معلومات معممة رقم 26/12، أغسطس 2012.

[2] علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية 2011- 2017 ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2017، ص5.

[3] صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يوافق على اتفاق للاستعداد الائتماني مدته 24 شهراً مع تونس، بيان صحفي رقم 202/13، يونيو 2013.

[4] صندوق النقد الدولي، بيان صحفي، مايو 2016.

واعتمدت السياسات الاقتصادية منذ العام 2016 على الخطة الخمسية التي تمت بالتشاور مع الصندوق والبنك الدوليين، وفي هذا السياق، تقترح الخطة منوالا جديدا للتنمية يهدف إلى الارتقاء بتونس إلى مصاف البلدان الصاعدة ذات مستويات التنمية البشرية العالية. ويرتكز هذا المنوال على هيكلة متطورة للاقتصاد عبر[1]:

- تحقيق نمو إدماجي مستدام يراعي قواعد الإنصاف والعدالة في توزيع الثروات
- ويعتمد خطة مستحدثة في مجالات التنمية الجهوية والتنمية المستدامة والتشغيل
- ويعمل على إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة في كل المستويات بما من شأنه أن يحقق السلم الاجتماعي ويعزز نجاعة السياسات العمومية.

ورغم هذه التحولات في السياسات فإن القضايا الهيكلية الكلية التي مثلت تحديات رئيسية من بداية الثورة ما زالت ماثلة ومن ثم نجد أن الصندوق يكرر المحاور الرئيسية لبرنامجه القديم عام 2013، للإصلاح الاقتصادي، في البرنامج الجديد عام 2016، بل نجد نفس المطالب في أحدث تقارير عن تونس عام 2020. ويصف تقرير مارس 2020 الوضع الاقتصادي بما يلي: "أصبحت مواطن الضعف الاقتصادية الكلية أكثر بروزا حتى أصبحت تتطلب إجراء عاجلا. فقد وصل الدين العام إلى 70% من إجمالي الناتج المحلي مع نهاية العام، وسيصل عجز الحساب الجاري الذي بلغ مستوى قياسيا إلى رقم ثنائي، بينما تراجعت الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي". ومن ثم استمرت مطالب الصندوق تراوح مكانها وغالبا ما تلتزم بها السياسة الاقتصادية في تونس، ومن أهمها[2]:

1- تمثل مواصلة السعي لتخفيض عجز المالية العامة، وتعزيز الاحتياطيات الدولية، والاستمرار في تطبيق السياسة النقدية المتشددة، والإلغاء التدريجي لدعم الطاقة غير المنصف مع حماية الأسر محدودة الدخل مطالب حيوية للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي ودعم عملية التحول السياسي في وقت يشهد تفاقم مواطن الضعف الاقتصادي الكلي.
2- وفي ظل التحديات الخارجية الجديدة، مثل تقلبات أسعار النفط، وتباطؤ النمو في بلدان الاتحاد الأوروبي الشريكة، والتداعيات المحتملة نتيجة الصراعات في المنطقة، فإن إحراز التقدم في تنفيذ جدول الأعمال هذا يصبح مطلبا أكثر إلحاحا.
3- ويمثل تسريع وتيرة الإصلاحات الهيكلية، بما فيها تحسين الحوكمة وبيئة الأعمال، عاملا ضروريا لبناء الثقة. وستساعد هذه الجهود في إطلاق إمكانات القطاع الخاص وتوليد المزيد من الفرص والوظائف لجميع التونسيين.

خامسا: تقييم العلاقة مع المؤسسات الدولية، وإمكانية تطويرها:

لا شك أن علاقة تونس مع المؤسسات الدولية أثمرت اتفاقيات هامة دعمت الاقتصاد التونسي في مرحلة صعبة طال امدها منذ العام 2011 وحتى الآن. حيث استطاعت تونس الحصول على مليارات الدولارات من كلا المؤسستين، وحظيت بمشاورات وتوصيات فنية ساعدت على وقف حدة التدهور أحياناً، وتحقيق بعض الإنجازات أحياناً أخرى.

أدت السياسات التنموية المعتمدة إلى تطور الناتج المحلي الإجمالي بمعدل 4.5 % خلال الفترة 1984-2010. أمّا فيما يخصّ النسيج الإنتاجي فقد أدت السياسات المعتمدة منذ السبعينات ثمّ في أوائل التسعينات على مستوى الصناعات المعملية والمتمثلة في التوجه نحو التصدير إلى دفع قطاعات جديدة على غرار قطاعي النسيج والصناعات الميكانيكية والكهربائية وتدعيم مساهمتها في النمو وفي المجهود التصديري حيث تطورت صادرات قطاع الصناعات الميكانيكية والكهربائية بمعدل 18 % سنو يّا خلّل الفترة 2000 -2012 واستأثرت بأكثر من نصف الصادرات تقريبا خاصة فيما يتعلق بأنشطة صناعة مكونات السيارات والطائرات.

حظي الاستثمار، كلك، بعناية موصولة تجلت من خلال تعدد وتنوع السياسات والإجراءات المعتمدة للّارتقاء بالمجهود الاستثماري إلى مستويات تسمح ببلوغ الأهداف التنموية. فعلى مستوى الاستثمار العمومي، تميزت السياسات المتبعة بتصويب الواقع، حيث

[1] الجمهورية التونسية ، الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016 – 2020، ص4.
[2] صندوق النقد الدولي، بيان صحفي سبتمبر 2019.

تدخلّت ميزانية الدولة نحو توفير البنية الأساسية التحتية فقد بلغت نسبة الاستثمارات العمومية خلال التسعينات ما يناهز 8% من الناتج المحلي الإجمالي وتراجعت إلى حدود 6% من الناتج خلال فترة ما قبل الثورة. وبالتوازي، ساهمت مختلف الإجراءات والتدابير المعتمدة لحث المبادرة الخاصة وبعث المشاريع في نمو الاستثمار الخاص الذي ناهزت حصته 61 % من إجمالي الاستثمار سنة 2010 إلى جانب التوفق في تعبئة حجم هام من الاستثمارات الخارجية المباشرة وتوجيهها نحو قطاعات جديدة وواعدة خاصة في مجال مكونات السيارات والطائرات وتكنولوجيات الاتصال مما أدى إلى استقطاب عديد المؤسسات العالمية وانتصابها بالجهات الداخلية[1].

- **الانتقادات المُوجهة لنموذج التنمية التونسي المعتمد على الليبرالية وتوجيهات البنك والصندوق:**

رغم أن الحكومة الجديدة والبرلمان المنتخب بعد الثورة أدركت حجم التبعات المترتبة على العلاقة مع الصندوق والبنك، من واقع حصاد التجربة السابقة منذ منتصف الثمانينات، الا أنها بدت فاقدة للخيارات، امر الذي ترتب عليه اللجوء الى الصندوق والبنك بشكل مكثف كما رأينا سابقا. قامت الحكومة التونسية بإعداد خطة خمسية، تضمنت عرضاً وتقييما للواقع والنموذج التنموي السابق، وفيما يلي نستعرض أبرز محاور النقد الدي وجهته الوثيقة لهذا النموذج التنموي[2]:

- **إن الإنجازات السابقة، على أهميتها، لم تمكّن من الارتقاء بمؤشرات التنمية إلى المستوى المأمول مستوى النمو وان يعتبر مرتفعا نسبيا مقارنة بالبلدان المنافسة، إلا أنه يتسم بالضعف والهشاشة باعتبار:**

1- عدم قدرته على تحقيق التوزيع العادل للثروة بين الفئات والجهات
2- عدم توفقه إلى خلق مواطن الشغل اللّازمة لاستيعاب الطلبات الإضافية خاصة منذ أواخر التسعينات
3- نسب النمو دون المستويات المسجلة في الدول الشبيهة او التوزيع.

بالرغم من أهمية النتائج المسجلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، فقد أثبت نموذج التنمية منذ نهاية التسعينات محدوديته حيث كانت غير العادل لثمار التنمية بين الفئات والجهات. حيث برزت منذ سنة 2000 بوادر هشاشة نموذج التنمية الذي أظهر محدوديته وعدم قدرته على مجابهة التحديات الجديدة إذ اعتمد على قطاعات تقليدية ذات إنتاجية منخفضة وقيمة مضافة ضعيفة تقوم أساسا على الكلفة المتدنية لليد العاملة غير المختصة وبالتالي فإن النموّ كان إلى حدّ كبير ناتجا عن تراكم كمّي لعوامل الإنتاج دون تطور ملحوظ في إنتاجية هذه العوامل.

تتأكد محدودية هذه النتائج كذلك على مستوى التوزيع بين القطاعات الموجهة للسوق الداخلية والقطاعات المصدرة حيث أدت الحماية المكثفة للسوق الداخلية والتي تجلت من خلّل إخضاع حوالي 75 % من الأنشطة الاقتصادية لرخص أو كراسات شروط، من جهة، وضعف اندماج الصادرات الصناعية، من جهة أخرى، إلى تطور اقتصاد ريعي وما يتضمنه من إخلّال لقواعد المنافسة النزيهة والكفاءة الاقتصادية.

يتبين من خلّل هيكلة منظومة الإنتاج الارتفاع المتواصل لمخزون البطالة باعتبار عدم ملاءمة العرض التشغيلي مع هيكلة واختصاصات طالبي الشغل وخاصة منهم حاملي الشهادات العليا. ويتجلى ذلك من خلّل ارتكاز حوالي 77 % من اليد العاملة في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة وخاصة الفلّحة والنسيج والتجارة والقطاع العمومي والبناء والأشغال العامة والتي تتميز بضعف الأجور. وفي المقابل، فإن مساهمة قطاع الخدمات وخاصة منها الخدمات المالية والنقل والاقتصاد الرقمي التي تتميز بقيمة مضافة عالية وقدرة هامة على إحداث مواطن الشغل مع مستوى تأجير مرتفع قد انحصرت في حدود 7.7% من مجموع اليد العاملة المشتغلة.

ومن البديهي أنه في نطاق نظام استيرادي تغيب فيه الحوكمة الشفافة، لم يكن الاستثمار الخاص دوما منفتحا للتنافس الطبيعي في السوق واتجه في العديد من المشاريع للعائلّات المتقوية من الحكم. كما يعد ضعف الحوكمة وتفشي الفساد

[1] الجمهورية التونسية، الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016 – 2020،مرجع سابق، ص9.
[2] المرجع السابق، من ص 7 الى 9.

والممارسات المخلة بقواعد المنافسة من أهم المخاطر الهيكلية التي تعيق المبادرة الخاصة وتتسبب في إهدار العديد من الفرص الاستثمارية. ويتجلى ذلك من خلّل ضعف الشفافية وقلة التنسيق بين مختلف الأطراف المعنية بالاستثمار وتعقد الإجراءات الإدارية فضلّ عن تنامي ظاهرة التجارة الموازية التي أدت إلى انعدام التوازن في السوق وعدم تكافؤ الفرص بين مختلف المتدخلين.

لقد ساهمت السياسات التنموية المتبعة خلّل العقود الماضية في تفاقم ظاهرة التفاوت التنموي بين الجهات حيث تم اعتماد تمشي مركزي لا يأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية لاو يسمح باستغلّال وتوظيف الثروات المتوفرة فيها وكذلك دون تشريك فعلي وكافي للمجتمع المدني والقطاع الخاص والهياكل المهنية على المستوى الجهوي والمحلي في بلورة التوجهات والسياسات التنموية.

تعزى محدودية هذا النموذج إلى عدد من الإشكاليات الهيكلية وخاصة منها ضعف الحوكمة الرشيدة وتفشي الفساد علّاوة على قلة نجاعة السياسات العمومية وضعف الإنتاجية.

ورغم كل هذه المآخذ على النموذج التنموي السابق في سياق العلاقة مع المؤسسات الدولية فإن النتائج المحصلة خلال الفترة (2011- 2019) كانت أكثر هشاشة وضعفاً، مع الاخذ في الاعتبار أن حجم القروض التي حصلت عليها تونس والمزايا المصاحبة لها كان أكبر وفي فترة زمنية قصيرة مقارنة بالعقود السابقة. حيث افضت كل هذه المساعدات الى تعزيز التشوهات الهيكلية واستمرار العجز في الموازنة وتراكم الدين العام

<u>ويصف صندوق النقد لك بقوله في أحد تقاريره للعام 2019:</u>

1- لا تزال الاختلالات الكبيرة تقف عائقا أمام إمكانات النمو وتوفير فرص العمل في تونس.
2- ولا يزال النمو معتمدا اعتمادا شديدا على الاستهلاك.
3- بينما لا تزال مستويات الاستثمار والتصدير تفتقر إلى الديناميكية الكافية.
4- ديون تونس الخارجية والعامة المرتفعة والمتنامية تنشئ احتياجات تمويلية كبيرة، وتفرض أعباء ثقيلة على الأجيال المستقبلية.
5- وأخيرا، بالرغم من تراجع معدل التضخم إلى حد ما، فلا يزال يتجاوز 7%، مما يهدد القوة الشرائية لا سيما لدى فئات محدودي الدخل في المجتمع.

سادسا: تطوير العلاقة مع هاتين المؤسستين:

يتضح من السرد السابق وتحليل المواقف والمطالب للدولة التونسية والصندوق والبنك، أن تونس تتحمل الشق الأكبر من تغول مطالب الصندوق والبنك، فهي لا تقدم اداءً قوياً وغالباً ما لا تنفذ ما تم الاتفاق عليه، رغم أن هناك العديد من الجوانب الفنية في برامج الصندوق فاعلة ومناسبة من الناحية الاقتصادية البحتة وتحتاج الى خلق مناخ سياسي مناسب، والاهم من ذلك محاربة الفساد المستشري في أوصال الدولة، وبدون لك من الصعب الحديث عن تحقيق اجازات أو توفر القدرة على مواجهة برامج الصندوق وصياغتها بما يتلاءم مع مصلحة الدولة التونسية.

<u>يشير تقرير للبنك الدولي الى الحقائق الآتية عن الاقتصاد في تونس والتي تعزز ضعف الأداء وتؤكد استمرار الفساد بعد حوالي عقد من الثورة[1]:</u>

1- ينخفض معدل الإنتاجية لقطاع الصناعات التحويلية في تونس بدرجة كبيرة، ولم يتوسع الاقتصاد نحو الأنشطة ذات الأجور والإنتاجية العالية. من المفارقات أن مستوى إنتاجية الصناعات المعملية قريب جدا من إنتاجية القطاع الفلاحي. تشير هذه الملاحظات إلى وجود تشوهات وحواجز أمام عمل الأسواق تحول دون استخدام الموارد الاقتصادية بكفاءة أكبر، ومن ثم إعاقة النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل. ولا يزال 77 في المائة من العمال يعملون في قطاعات منخفضة الإنتاجية. ويميل القطاع الخاص نحو الأنشطة صغيرة النطاق: يوفر العمل الحر (الشركات الفردية) 74 في المائة من فرص العمل الجديدة، ولا

[1] البنك الدولي، الثورة غير المكتملة: توفير فرص ووظائف أفضل وثروة أكبر لكل التونسيين، مطوية لسياسات التنمية في تونس، 2016.

يوجد سوى عدد ضئيل للغاية من الشركات الكبيرة. وتُعد قلة إنشاء الشركات سببا رئيسيا في انخفاض معدل خلق فرص العمل، وهو ما يعوقه أيضا عدم نمو معظم الشـركات الموجـودة. وبوجـه عـام، يمكن القـول إن القطـاع الخـاص التونسي مصاب بالشلل: معظم الشركات لا تنمو ولا توقف نشاطها، بل تظل ببساطة على حالها.

2- تشير هذه الملاحظة إلى وجود حواجز تعيق المنافسة وتمنع الشركات الأكـثر إنتاجية من النمو وخلق فرص عمل أكثر وأفضل، فيما يستمر بقاء الشـركات الأقل أداءً. وفي واقع الأمر، لا يرتبط نمو الشركات بمعدل ربحيتها وإنتاجيتها إلا بدرجة ضعيفة. وبعبارة أخرى،

3- لا تتم مكافأة الشـركات المبتكـرة والمنتجـة في تـونس كـان أداء الصـادرات التونسية ضعيفا للغاية، لاسيما عند النظر إلى محتوى الصادرات. ويُعد تكامـل اقتصاد تونس مع الاتحاد الأوروبي سطحيا: من أصل 28 بلدا بالاتحاد الأوروبي، تحصل فرنسا وإيطاليا فقط على 55 في المائة من صادرات تونس.

4- تؤدي الحواجز التي تعيق المنافسة والإجراءات الروتينية المفرطة إلى ظهـور الامتيازات والفساد

حيث تتسم تونس بتطبيق إطار تنظيمي حمائي يحد بشدة من المنافسة والاسـتثمارات الخاصة، لاسيما الاستثمارات الأجنبيـة المباشـرة. فـأكثر من نصـف الاقتصـاد التونسـي مفتوح فقط أمام عدد محدود من الشركات. ويؤدي غياب المنافسة إلى تكبيد الاقتصاد أكثر من ملياري دولار سنويا، أي حوالي 5 في المائة من ثروة البلاد. وكثير من الشركات ذات الامتيازات المسموح لها بالعمل في قطاعات مقيَّدة هي شركات عامة تشكّل 13 في المائة من إجمـالي النـاتج المحلي وتـوفر 4 في المائـة من إجمـالي العمالـة. وهي تستفيد غالبا من الدعم المالي المقدَّم من الحكومة (3 في المائة من موازنة الدولة في عام 2013)، وهو ما يستحيل معه قيام الشـركات الخاصـة الأكـثر كفـاءة بتحقيـق نمـو والتنافس معها.

5- تم أيضا منح بعض الشركات الخاصة، معظمها مرتبط بعائلة بن علي وحاشيته، امتيازات للعمـل في قطاعـات مربحـة مثـل الاتصـالات السـلكية واللاسـلكية والنقل الجوي والدعاية وقطاعات أخرى كثيرة. ولم يُتح لشركات أخرى دخول هذه القطاعات حتى بعد الثورة. ونتيجة لذلك، تحقـق هـذه الشـركات القليلـة أرباحا هائلة على حسـاب غيرهـا: 220 شـركة تسـيطر عليهـا عائلـة بن علي وحاشيته لا تسهم سوى بنسبة واحد في المائة من إجمـالي الوظـائف، لكنهـا تجني أكثر من 21 في المائة من إجمـالي أربـاح القطـاع الخـاص. وفي واقـع الأمر، تسـتطيع هـذه الشـركات رفـع الأسـعار على غيرهـا لأنهـا لا تواجـه أيـة منافسـة. وبعـد مضـي قرابـة أربـع سـنوات على الثـورة، لا تـزال منظومـة السياسات واللوائح الاقتصادية التي تُستخدم كذريعة لاستخلاص الريع كما هي دون تغيير.

في ظل مناخ أعمى كهـذا، غالبـاً لا تسـتطيع الدولـة التونسـية أن تحـاجج حـول بـرامج الصندوق والبنـك بقـوة. ومن ثم لا بـد من محاربـة الفسـاد من خلال الحوكمـة الجيـدة والقانون وتقديم نماج وطنية للقيادات التونسية تتصف بالنزاهة والشفافية.

المبحث الخامس
التوصيات والاقتراحات من اجل الاستجابة للتحديات التنموية في تونس

التوصيات والاقتراحات من اجل الاستجابة للتحديات التنموية في تونس[1]:

[1] تم الاستئناس بالمراجع الآتية في صياغة هذه التوصيات:
- البنك الدولي، الثورة غير المكتملة: توفير فرص ووظائف أفضل وثروة أكبر لكل التونسيين، مرجع سابق.
- إبراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة. ورقة مقدمة الى مؤتمر " مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"، المعهد العربي للتخطيط، بيروت 2006.
- المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، الإصدار الثاني، 2015.

تونس في مفترق طرق، يمكنها اختيار نموذج جديد، ليس فقط للاقتصاد بل للمجتمع بوجه أعم.
يحتاج التونسيون إلى مناقشة رؤية جديدة لتنمية بلدهم.

- **هناك الكثير من المخاطر والحواجز أمام عملية التغيير، والتي يجب ازالتها والتعامل معها بجدية، ومنها:**
  - ✓ فالامتيازات والممارسات الريعية المرتبطة بالنظام الحالي قد تغلغلت بشكل عميق، وستعارض مجموعات الضغط تلك بقوة أية تغييرات تؤدّي إلى إلغاء امتيازاتها.
  - ✓ ويزيد التأخير في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية من مخاطر أن يستغل أصحاب المصالح المكتسبة الفرص القائمة للسعي وراء الريع وتعزيز موقفهم لمنع حصول التغيير.
  - ✓ كما أن التدرج في الإصلاحات الاقتصادية، وهو النهج الذي اعتمدته الحكومة في تونس، يشكل خطرا على مستقبل البلاد.
- **ومن الواضح أن التغييرات الهامشية على السياسات الاقتصادية لن تكون كافية. فبالإضافة إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، يجب إجراء:**
  - ✓ إصلاحات اقتصادية لتهيئة بيئة اقتصادية أفضل من شأنها تشجيع الاستثمار والإنتاجية وتحسين القدرة على المنافسة وخلق فرص العمل.
  - ✓ وبالتوازي مع ذلك، يلزم دراسة إجراء إعادة توزيع عادلة للثروة لضمان عدم استثناء أحد.
- **ومن اهم الإصلاحات اللازمة لزيادة معدل النمو وخلق فرص العمل:**
  - ✓ زيادة المنافسة وتبسيط البيئة الإجرائية والتنظيمية، وإعادة النظر في سياسة الاستثمار، وإعادة هيكلة القطاع المالي
  - ✓ وتحسين نظام الحماية الاجتماعية وتخفيف حدة التفاوت وعدم المساواة. وتطوير أسواق العمل وإصلاح نظم التعليم وضمان الموائمة بين مخرجاتها واحتياجات سوق العمل.
  - ✓ محاربة الفقر من خلال تضمين سياسات المحاربة في النظم والإجراءات كافة وخاصة المالية والتعليمية والصحية.
- **وتشير التجارب الدولية إلى بعض الإجراءات المطلوب اتخاذها لتحسين فرص النجاح:**

(أ) إنشاء "وحدة للإصلاحات" ذات قدرات عالية تابعة لمكتب معالي رئيس مجلس الوزراء. (ب) صياغة برنامج الإصلاحات في إطار عملية أوسع للتكامل الاقتصادي الإقليمي والدولي. (ج)إطلاق حوار وطني حول برنامج الإصلاحات.
(د) الاستفادة من التجربة في حوار اجتماعي ثلاثي كأداة فعالة لتسهيل وضع عقد اجتماعي جديد.

- **أن ثمة إصلاحات مطلوبة في عدد كبير من المجالات. وبتجميع الإصلاحات التكميلية نجد لدينا القائمة التالية:**

1- إصلاح القطاع المالي (لتوفير التمويل للقطاع الخاص وللفقراء)، مع برامج خاصة لتيسير
حصول صغار المنتجين والفقراء على الائتمان بتكلفة يمكن لهم تحملها.
2- تحسين رأس المال البشرى (تعليم تدريب تطوير المهارات، وتوفير الخدمات الصحية).
3- توفير بنية أساسية أفضل (طرق اتصالات... الخ).

4- تحرير الأسواق، لاسيما إزالة القيود على انتقال العمالة وعلى فصل العمال من وظـائفهم، وتوفـير مؤسسـات تخفض من تكلفـة البحث عن عمـل والبحث عن العمالة المناسبة، وإزالة القيود على دخول المنشـآت إلى الصـناعات وخروجهـا منها.
5- توفير المعونات الفنية للمزارعين ولغيرهم من صغار المنتجين.
6- الحكم الرشيد

❖ **نقدم، أخيراً، عشر قواعد يمكن اعتبارها ركـائز كـبرى، أو مبادئ أساسية، لا بد من الالتزام بها من أجـل أيـة تنميـة سليمة..**

1- العدالـة الشـاملة.. العدالـة في الثـواب والعقـاب، والعدالـة في تبـادل السـلع والأموال، والعدالة في توزيع المواد الاقتصادية والدخل.
2- المشاركة الشعبية.. في التخطيط والتنفيذ والتقييم.. مشاركة طوعيـة، حقيقيـة، مؤسسية، وفاعلة.. فمثل التنمية بدون مشاركة شعبية، كمثل مسرحية هاملت بدون هاملت!
3- الحفاظ على هرم القيم الاجتماعية الأصلية في وجه القيم الغريبة الغازية، بحيث لا تطغى (مثلاً) قيمة المال، أو قيم الاستهلاك، على القيم الأخرى في المجتمع.
4- الاعتماد على الذات، وبصورة جماعية، في الوطن العربي، وفي الـدول الناميـة، لإنتاج تقانة تنسجم مع قيم المجتمع وظروفه الاقتصادية والاجتماعية، وتشبع الحاجات الأساسية للأكثرية الفقيرة.
5- الحفاظ على التوازن البيئي.. فلا يضحي بالتوازن في الأنظمة البيئية على مـذبح الشهوات والنزوات، ولا يضحى بمصالح الأجيال القادمة على مـذبح أطمـاع الأجيـال القائمة.
6- ترشيد الاستهلاك، بحيث ينسجم نمط الاستهلاك مع الموارد المتاحة كماً وكيفـاً.. فإن تستغني عن شهوة من شهواتك، يعني أن تدمر سلاحاً من أسلحة العدو.
7- التركيز على التعليم والتدريب والحوافز المعنوية والمادية مفاتيح للتنمية، وبدائل تغطي العجز في الموارد المادية اللازمة للتنمية.
8- اعتماد نظام التعاون، في الإنتـاج والتوزيـع والتبـادل والاسـتهلاك، عمـوداً فقريـاً للمجتمع، فهو النظام الوحيد الذي يحقق مصالح الفرد والجماعة والمجتمع جميعاً.
9- التركيز على التنمية الرأسية، ودون إهمال للتنمية الأفقية.. لأن التنميـة الرأسـية هي الأقل تطلباً للمال والتقانة، والأسرع في طرح الثمار، والأكثر تلاؤماً مع ظـروف الفقراء.
10- الانطلاق من قومية التنمية، والابتعاد عن النزعة القطرية التي هي ضلالة ابتدعها المستعمرون لتحقيق مصالحهم، وثبت على وجه اليقين أنهـا ضـارة بالأمـة في كـل ميدان.

المراجع:

1- قاعـــــــــدة بيانـــــــــات البنـــــــــك الـــــــــدولي https://data.albankaldawli.org/country/TN
2- احمد ابريهي علي، تجربـة التنميـة التونسـية وأزمتهـا الاقتصـادية في السـيـــــــــــــــــــــــــــــاق السياســـــــــــــــــــــــــي، 2018-12http://fcdrs.com/economical/1184.
3- موقع فَنَك، الاقتصاد في تونس، https://fanack.com/ar/tunisia/economy/?gclid=CjwKCAjwzIH7BRAbEiwAoDxxTgWpbejFfuRgWkE8eVn22j2rIDYDbD2Xlp0P16MjxI1TjwGgi-0bBhoC8kAQAvD_BwE
4- المعهد الوطني للإحصاء، إحصاءات التشغيل،

5- برنـامج الأمم المتحـدة الإنمـائي (UNDP)، أدلـة التنميـة البشـرية ومؤشراتها: التحديث الإحصائي لعام 2018، ص 26-29.
6- nstitut National de la Statistique (INS), carte de la pauvreté en Tunisie, 2020, p11
7- الجهوريـة التونسـية، الوثيقـة التوجيهيـة لمخطـط التنميـة 2016 – 2020، ص 4
8- البنك الدولي، مجموعـة بحـوث التنميـة. تسـتند البيانـات إلى بيانـات المسوح الأولية لأسر المعيشية المستقاة من المؤسسات الإحصـائية الحكوميـــة والإدارات القطريـــة للبنـــك الـــدولي. مـــأخوذ من https://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.GINI/،
9- nstitut National de la Statistique (INS), carte de la pauvreté en Tunisie, Référence précédente
10- فاتن مبارك، المرأة الريفية في تونس: العمل غير المهيكل ومعضلة التأنيث، منشورات مؤسة روزا لكسمبرج، 2020.
11- البنك المركزي التونسي ، https://www.bct.gov.tn/bct/siteprod/arabe/statistiques/tableau_n.jsp?params=PL060010,PL060020&la=an
12- صندوق النقد الدولي، دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009، ص100.
13- OECD,DEVELOPMENT AID AT A GLANCE, STATISTICS BY REGION, AFRICA, 2019 , P7 http://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/
14- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، إطار الشراكة عن الجمهورية التونسية لفترة السنوات المالية 2016- 2020 19 أبريل 2016، ص2.
15- https://data.oecd.org/oda/net-oda.htm
16- كمال شريط، تحليل واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة حالة: الجزائر، تونس والمغرب خلال الفترة (2005 – 2010 كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة تبسة.
17- عبود زرقين ونورة بيري، "محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في كل من الجزائر وتونس والمغرب، دراسة فترة 1996- 2012
18- مجلة رؤيا اقتصادية، العدد السابع ديسمبر 2020 ص. 20
19- ميلود بوعبيد وهارون الطاهر، دور بيئة أداء الأعمال في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المغاربية (الجزائر، تونس، المغرب)، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد11 ديسمبر 2016، ص 557
20- حمزة المؤدب، عقب أخيل تونس، تموز/يوليو 2019 https://carnegie-mec.org/diwan/79417

21- - مال موهيلي، الاستثمار الأجنبي المباشر في تونس: بين ضخامة الرهانات وتواضع النتائج http://nawaat.org/portail/

22- عبد الصمد لعرشي، دور السياسة الجبائية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر وتونس، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2017، ص109.

23- تونس: نمو الاستثمار الأجنبي المباشر 27% في ثلاثة أشهر، اقتصاد عربي 19 ابريل 2018،

24- إيمان الحامدي، تونس انتعاش الاستثمار الأجنبي بفضل التشريع ومكافحة الفساد، 31 يوليو 2018

25- عبد الصمد لعرشي، مرجع سابق، ص94

26- http://www.finances.gov.tn/ar/altqdym

27- International Monetary Fund, TUNISIA: IMF Country Report No. 19/223, July 2019.

28- https://www.usaid.gov/who-we-are

29- 0ECD, DEVELOPMENT AID AT A GLANCE STATISTICS BY REGION 2. AFRICA, 2019 edition http://www.oecd.org/dac/financing-sustainable-development/

30- احمد ابريهي علي، تجربة التنمية التونسية وأزمتها الاقتصادية في السياق السياسي، 2018- 12http://fcdrs.com/economical/1184

31- العربي صديقي، التنمية الإقليمية في تونس: تداعيات التهميش المركّب، مركز بروكينجز الدوحة، 2019، ص7.

32- صندوق النقد الدولي، لمحة عن صندوق النقد الدولي، مايو 2018. https://www.imf.org/ar/About/Factsheets/IMF-at-a-Glance

33- البنك الدولي، من نحن؟ https://www.albankaldawli.org/ar/what-we-do

34- جلال أمين، كشف الأقنعة عن نظريات التنمية الاقتصادية، دار الهلال، القاهرة، 2001، ص 247.

35- سميرة براهمية رجب، دراسة حول التقارب والتباعد في الاقتصادات النامية: استراتيجيات تنموية وآفاق مستقبلية، بحوث اقتصادية عربية ٦٦ العددان ٦٩ ٧٠ /شتاء ربيع ٢٠١، ص 71

36- إبراهيم العيسوي، العدالة الاجتماعية والنماذج التنموية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2014،ص268.

37- نادر فرجاني، "آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر في البلدان العربية. 2008، www.freewebtown.com

38- كريمة محمد زكي، آثار سياسة صندوق النقد الدولي على توزيع الدخل القومي ، الطبعة الأولى ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 2004، ص 53.

39- برباص الطاهر، أثر تدخل المؤسسات النقدية والماليـة الدوليـة في الاقتصاد، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعـة بسكرة، الجزائر، 2009، ص 43، 58.
40- طارق الكحلاوي، تونس وصندوق النقد الدولي... السياسة الفعلية، الجمعة، 25 سبتمبر 2015.
https://arabi21.com/story/861317/%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-%D9%88%D8%B5%D9%86%D8%AF% D9% 88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF-%D8%A7%D9 %84%D8%AF%D9%88%D9 %84 %D9%8A%E2%80%A6-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D 9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B9%D9%84%D9%8A%D8%A9
41- سالم لبيض، ثقافة المؤسسة و أثر العولمة في المغـرب العـربي : مثـال تـونس، سـبتمبر 2012، http://journals.openedition.org/insaniyat/7060;DOI
42- صندوق النقد الـدولي، بيـان السـيدة كريسـتين لاغـارد، مـدير عـام صندوق النقد الدولي، في ختام زيارتها إلى تونس، 2 فبراير 2012.
43- صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يوافق على اتفاق للاستعداد الائتماني مدته 24 شهراً مع تونس، بيان صحفي رقم 202/13، يونيو 2013.
44- صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يوافق على عقد اتفاق ممدد مع تونس، بيان صحفي رقم 238/16، مايو 2016.
45- صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيـذي يوافـق على صـرف 745 مليون دولار أمريكي لتونس لمواجهة جائحـة كوفيـد-، بيـان صـحفي ابريـل 2020، https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/04/10/pr20144-tunisia-imf-executive-board-approves-a-us-745m-disbursement-address-covid19-pandemic
46- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وثيقة البرنامج بخصوص مقترح قرض بمبلغ 500 مليون دولار لفائدة الجمهورية التونسية، من أجـل تمويـل السياسات التنموية الخاصـة بمنـاخ الأعمـال وريـادة الأعمـال، ابريـل 2017، ص 34.
47- https://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/overview
48- البنك الدولي للإنشاء والتعمـير ومؤسسـة التمويـل الدوليـة والوكالـة الدولية لضمان الاستثمار، إطـار الشـراكة عن: الجمهوريـة التونسـية لفترة السنوات المالية 2016-2020، 19 أبريل 2016، ص vii.

49- صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يوافق على اتفاق للاستعداد الائتماني مدته 24 شهراً مع تونس، بيان صحفي رقم 202/13، يونيو 2013.

50- صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يوافق على عقد اتفاق ممدد مع تونس، بيان صحفي رقم 238/16، مايو 2016. يعتمد استعراض قروض ومشاريع البنك على المصدر التالي، ما لم يُذكر غير ذلك: https://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/overview

51- البنك الدولي، بيان صحفي، 100 مليون دولار لحماية البيئة والنهوض بالتنمية في أقاليم تونس الأكثر فقراً، مارس 2017، https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2017/03/14/us-dollar-100-million-to-protect-the-environment-and-promote-development-in-tunisia-s-poorest-regions

52- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، وثيقة البرنامج بخصوص مقترح قرض بمبلغ 500 مليون دولار لفائدة الجمهورية التونسية

53- من أجل تمويل السياسات التنموية الخاصة بمناخ الأعمال وريادة الأعمال، أبريل 2017.

54- فاتن المبارك، التجربة التنموية في تونس: الإشكالات والأفاق، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 2 العدد 2، ديسمبر 2016. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52935

55- صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي يختتم مشاورات المادة الرابعة لعام 2012 مع تونس، نشرة معلومات معممة رقم 26/12، أغسطس 2012.

56- علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية 2011- 2017 ، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2017، ص5.

57- صندوق النقد الدولي، المجلس التنفيذي يوافق على اتفاق للاستعداد الائتماني مدته 24 شهراً مع تونس، بيان صحفي رقم 202/13، يونيو 2013.

58- صندوق النقد الدولي، بيان صحفي، مايو 2016.

59- الجمهورية التونسية ، الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016 – 2020، ص4.

60- صندوق النقد الدولي، بيان صحفي سبتمبر 2019.

61- البنك الدولي، الثورة غير المكتملة: توفير فرص ووظائف أفضل وثروة أكبر لكل التونسيين، مطوية لسياسات التنمية في تونس، 2016.

62- ابراهيم العيسوي، نموذج التنمية المستقلة البديل لتوافق واشنطن وإمكانية تطبيقه في زمن العولمة. ورقة مقدمة الى مؤتمر " مقاربات جديدة لصياغة السياسات التنموية"، المعهد العربي للتخطيط، بيروت 2006.

المعهد العربي للتخطيط، تقرير التنمية العربية، الإصدار الثاني، 2015